الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة الـتعليـم العـــــالي و البحـــث العلمـــي

جـــامعـــــة عبد الحميـــد ابن باديس- مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة ولوجستيك أورومتوسطي

موضوع المذكرة:

آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

WTO OMC

من إعداد الطالب:

محمد هنشور بلحول

تحت إشراف الأستاذة:

عتيق عائشة

لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	جلولي نسيمة	أ.مساعدة-أ-	مستغانم
مشرفا	عتيق عائشة	أ.مساعدة- ب -	مستغانم
مناقشا	موساوي مباركة	أ.مساعدة-أ-	مستغانم

السنـة الجـامعيـــة : 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني في عبادك الصالحين"

النمل- الاية 19

يسرني أن أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى نبع الحنان الذي لا ينقطع والدتي الكريمة أطال الله في عمرها و إلى روح والدي الغالي أسكنه الله فسيح جناته.

إلى فلذة كبدي و قرة عيني إبني عبد المجيد و زوجتي الغالية التي كانت عونا لي و سندا .

كما لايفوتني أن أهديه الى أخي و اخواتي و كل أفراد العائلة صغيرا و كبيرا و الى جميع الزملاء و الأصدقاء.

بلحول

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيد الأولين و الاخرين

أحمد الله تبارك وتعالى على نعمه الجليلة و الائه الكثيرة لا أحصي ثناءا عليه هو كما أثنى على نفسه

أحمده تبارك و تعالى أنه وهب لي التوفيق و السداد و منحني الرشد و الثبات لإعداد هذا البحث.

أتقدم بداية بالشكر الجزيل الى الأستادة "عتيق عائشة" على تفضلها بالموافقة بالإشراف على هذه الأطروحة وعلى ما قدمته من توجيهات

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى من بذلت معي جهداو منحت لي وقتا و وفرت لي ظروفا ملائمة لإنجاز هذا العمل - زوجتي الكريمة-

بلحول

قـــــــائمة المحتويـــــــــات

مقدمة عامة

الفصل الأول: نشأة و مراحل تطور OMC

المبحث الأول: الانتقال من GATT الى OMC

المطلب الأول: أهداف و مبادئ GATT

المطلب الثاني: التحول من GATT الى OMC

المبحث الثاني: الفرق بين GATT و OMC

المطلب الاول : جولات GATT

المطلب الثاني: الاختلافات بين GATT و OMC

المبحث الثالث: مهام و دور OMC

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للمنظمة

المطلب الثاني: مهام و دور OMC

الفصل الثاني: الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول : الإطار القاعدي للمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول : الاتفاق العام للتعريفات الجمركية GATT

المطلب الثاني : الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS

المطلب الثالث : اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS

المبحث الثاني : مبادئ و أهداف OMC

المطلب الأول: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني : أهداف المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث : المؤتمرات الوزارية و نظام العضوية في OMC

المطلب الأول: مؤتمرات OMC

المطلب الثاني: نظام العضوية في OMC

الفصل الثالث: أفاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: مسيرة الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر

المطلب الأول : مراحل الإصلاحات

المطلب الثاني: نتائج و انعكاسات الإصلاحات على النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: دوافع و مراحل مفاوضات الجزائر مع OMC

المطلب الأول: دوافع الانضمام

المطلب الثاني: مراحل المفاوضات

المبحث الثالث: الآثار المتوقعة جراء الانضمام : المكاسب و العقبات

المطلب الأول : الآثار المرتقبة جراء الانضمام الى OMC

المطلب الثاني: مكاسب و عقبات الانضمام الى OMC

الخاتمة

الملخص:

باشرت الجزائر سنة 1987 بالإتصالات الأولية مع الجات, وفي سنة 1994بمراكش أنشات المنظمة العالمية للتجارة , لتقدم الجزائر سنة 1996 ملفها رسميا للاانضمام .

إن إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي كان محور نقاش بين المختصين, حيث ارتكزت النقطة الأساسية لهدذ النقاش على الأثار الإيجابية و السلبية لهذا الإنضمام على مختلف القطاعات , لاتزال المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة مستمرة إلى الآن

الكلمات المفتاحية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة - الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة - الآثار الإيجابية و السلبية للإنضمام.

Résumé :

En 1987 l Algérie a commence les premiers contactes avec le GATT. En 1994 à Marrakech naquit l OMC .en 1996 L'Algérie a déposé officiellement son dossier de l'adhésion à OMC.

L'intégration de l'économie algérienne dans l'économie mondiale a suscité des débats entre les spécialistes. Les avantages et les inconvenants résultants de cette intégration dans les différents secteurs sont les point majeurs de ces discutions.

Les négociations avec l'OMC sont toujours en vigueure

Les mots clés: du GATT à OMC – L'Algérie et l'OMC **–** Les conséquences positives et négatives de l'adhésion.

المقدمة

مقدمة عامة:

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ككل من خلال تاثيرها على مستوى الإنتاج, و العمل على توفير الدافع على مواصلته و تطويره ومن تم اعتماد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية حتى يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لدولة ما بصورة عامة.

و يعتبر الفائض في الصادرات هو المحفز الأساسي للنمو و ذلك بقيام استثمارات جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني و من تم رفع مستوى المعيشة للأفراد و المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية لاسيما منها البطالة.

إن الاتجاه الدول المتسارع نحو التكتلات الإقليمية التجارية من أهم التطورات التي حدثت في العلاقات الدولية الأخيرة و الهدف الرئيسي من تكوين هذه المجموعات هو إلغاء التعريفة الجمركية و العوائق التجارية الأخرى و تحرير التجارة و الاستثمار.

و تشير الإحصائيات أن أكثر من ثلث التجارة العالمية يقع بين الدول المنضوية تحت هذه المجموعات التجارية بالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها الدول من هذه التكتلات هناك فوائد تتعلق بتحسين القوة التفاوضية للدول الأعضاء في حالة المفاوضات التجارية, الأمر الذي أدى إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الذي شكل حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك العالمي باعتبارها الأداة و الألية الأساسية للعولمة.

و انطلاقا من ضرورة الاندماج في الإقتصاد العالمي , كان لابد على الدول النامية ومنها الجزائر أن تجد آلية مناسبة للتعامل مع المنظمة العالمية للتجارة بشكل يحقق لها الفائدة التي توفرها الاتفاقيات التي تنظمها و تتيحها المنظمة.

إن الجزائر تدخل مرحلة حاسمة و حساسة من تاريخها الاقتصادي باتجاهها إلى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و هذا بعد عدة إجراءات من الإصلاح و التعديل الهيكلي لاقتصادها منذ أكثر من عشرية كاملة, فبدأت الإصلاحات باستقلالية المؤسسات العمومية و تحديد دورها الاقتصادي الجديد . ثم باشرت بإجراءات التصحيح الهيكلي عن طريق جدولة الديون الخارجية للجزائر التي بلغت ذروتها و ذلك بمساهمة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي, التي حققت توازنات داخلية و خارجية و الاستقرار على المستوى الكلي و تتجه الجزائر اليوم بشكل أكثر حسما إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و إذا كانت مؤسساتنا لا تزال ضعيفة و غير قادرة على تصدير منتوجات خارج المحروقات , إلا أن النظرة الحكيمة الهادفة إلى تطوير الاستثمارات و التي أكد عليها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في لقاءاته المتعددة مع المستثمرين الأجانب على المستوى الدولي بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد, و رسم معالم

اقتصادية جديدة تفتح الباب أمام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي, و تشديده على تنشيط المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة من اجل ذلك انشأ رئيس الحكومة وحدة مركزية مكلفة بالتنسيق بموجب القرار رقم 006المؤرخ في 14 جويلية 2001 برئاسة وزير التجارة و ممثلي الوزارات ذات صلة بالملف , كالشؤون الخارجية , المالية , العدل....الخ

سنحاول في بحثنا هذا التطرق إلى أهم المراحل الصعبة التي مرت بها مفاوضات الجزائر مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة و كذا التطرق الى المغانم و المغارم التي ستجنيها الجزائر من جراء الانضمام.

علما إن هذه المفاوضات كانت طويلة و عسيرة و تميزت ب:

- عدم وجود خطة واضحة تسير عليها المفاوضات
- رفض الجزائر منطق التنازلات و كذا الإملاءات التي تضر بالاقتصاد الوطني

إشكالية البحث:

قدمت الجزائر طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 حيث قبل طلبها و لكن الانطلاق الفعلي للمفاوضات كان سنة 2000 حيث قدمت مذكرتين على الحالة الاقتصادية و كان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف و كذا ثنائية الأطراف و لقد استوفت كل شروط العضوية التي تضعها المنظمة و التي تتمثل في :

- تحرير بعض القطاعات الخدمات الواردة في الاتفاقية
- الالتزام باتفاقية حقوق الملكية الفكرية
- تخفيض الرسوم الجمركية

تعي الجزائر جيدا الآثار الايجابية و السلبية للإنضمام إلى المنظمة العالمية التجارة الذي يشكل احد أركان العولمة الاقتصادية , و ما يحققه هذا الانضمام من استفادة مما تتيحه المنظمة من فرص و استغلال ما لديها من ميزات نسبية و زيادة قدرتها التنافسية و ستؤدي هذه الاتفاقية الى زيادة حدة المنافسة بين المنتجين على توفير سلع و خدمات أكثر ملاءمة لتطلعات المستهلك سواء من حيث الجودة و السعر كما سيزداد التنافس على تخفيض التكلفة و زيادة الإنتاجية و رفع مستوى الفعالية من اجل كسب عدد كبير من المستهلكين و تحقيق أكبر ربح اقتصادي .

و بناءا على ما سبق و نظرا لتأخر إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني الجزائري؟

في ظل هذا الطرح الإشكالي يمكننا ان ندرج التساؤلات التالية:

- ما هي الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الإنتهاء من عملية الإصلاحات؟
- ما هي الدوافع التي تقف وراء رغبة الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ما هي مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة؟
- ما مدى تأثير الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجوانب الإقتصادية و القانونية؟
- ما هي المكاسب و عواقب إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

فرضيات الدراسة :

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة, و لكي نتمكن من مناقشتها نضع الفرضيات التالية :

- إن عدم تنوع المنتوجات الجزائرية و ارتكازها اساسا على منتوج النفط تسبب في تأخر انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة.
- تعمل الجزائر على إصدار و تكييف المنظومة التشريعية بما يتوافق مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة من رغبة الدول الجزائرية للانضمام للمنظمة العالمية التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي أصبحت تعيشها مؤسستنا الاقتصادية و المتميزة بالعجز المستمر و في وضعية خانقة التي أصبح يعيشها الاقتصاد الوطني من جراء إنخفاض سعر البترول ، لم يكن بإمكان خزينة الدولة تحمل أعباء مالية إضافية مما أجبرت المسؤولين على اتخاذ جملة من القرارات التقشفية من ضبط الإنفاق , تقليص ميزانية التجهيز , تجميد التوظيف وتقليص الاستيراد .

لذلك تعتبر الدراسة هامة لكونها تتناول النتائج الإيجابية التي تهدف الجزائر تحقيقها من جراء الانضمام إلى المنظمة التي قد تكون أكثر من السلبية منها , خاصة على المدى الطويل بما تتوفر عليه من مقومات لتطور و تحسن اقتصادي اذا تم استغلالها بشكل مناسب , حيث لا يمكن التأكد من هذه الجوانب إلا بعد الدخول في المراحل الحاسمة من تطبيق إجراءات قواعد المنظمة العالمية لتجارة والتفاعل مع مختلف الأطراف فيها , ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع هذه القواعد.

هيكل الدراسة :

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول , خصصنا اثنين منها للجانب النظري و الآخر مخصص للجانب التطبيقي.

الفصل الأول: سنتناول فيه نشأة و مراحل تطور OMC الذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول و فيه نتطرق إلى عملية الانتقال من GATT إلى OMC و يتضمن أهداف و مبادئ GATT و كما نتطرق الى مرحلة التحول من GATT إلى OMC أما المبحث الثاني و الذي نستعرض فيه الفرق بين GATT و OMC و ندرس فيه جولات GATT و الاختلافات بين GATT و OMC أما المبحث الثالث فنتناول فيه مهام و دور OMC و يستعرض الهيكل التنظيمي للمنظمة كما يتضمن مهام ودور OMC.

الفصل الثاني : نبحث في هذا الفصل الاطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

و هو كذلك ينقسم إلى ثلاثة مباحث: **أما** المبحث الأول فنتناول فيه الإطار القاعدي للمنظمة العالمية للتجارة و يتجزأ إلى ثلاثة مطالب , نتعرض فيها إلى الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS و اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS أما المبحث الثاني نتناول فيه مبادئ و أهداف OMC و نتطرق من خلاله إلى مبادئ المنظمة العالمية للتجارة. المطلب الثاني يتعلق بأهداف المنظمة العالمية للتجارة **أما** المبحث الثالث فنستعرض فيه المؤتمرات الوزارية و نظام العضوية في OMC و يتضمن مؤتمرات OMC و نظام العضوية فيها

الفصل الثالث الذي ندرس فيه أفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كل مبحث ينقسم بدوره إلى مطلبين أما المبحث الأول فندرس فيه مسيرة الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر نستعرض فيه مراحل الإصلاحات و نتائج و انعكاسات الإصلاحات على النمو الاقتصادي و يليه المبحث الثاني الذي نتعرض فيه إلى دوافع و مراحل مفاوضات الجزائر مع OMC كما نتطرق من خلاله إلى دوافع الإنضمام و مراحل المفاوضات أخيرا يأتي المبحث الثالث الذي نستعرض فيه الآثار المتوقعة جراء الانضمام من المكاسب و العقبات من خلال الآثار المرتقبة جراء الانضمام إلى OMC كما نستعرض فيه إلى أهم المكاسب و العقبات جراء الانضمام إلى هذه الأخيرة.

الفصل الأول

تمهيد:

شهد العالم تطورات كثيرة بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما التجارية منها فبعد إنشاء المؤسستين التوأم , صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير المنبثقين عن مؤتمر بريتون وودز , تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح البدء في مفاوضات تجارية دولية تهدف الى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها, و من ثم جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية إلا إن هذه الفكرة لم تلقى تأييدا من طرف الدول الصناعية, و كبديل لهذه الفكرة قامت الولايات المتحدة .أ. باتخاذ الترتيبات اللازمة و دعت الى مؤتمر دولي في جنيف سنة 1947 للمداولة دول التجارة الدولية .

و في هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATT و التي اشتملت على المبادئ و الأسس و القواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد و منذ ذلك الوقت ظلت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة من 1948 حتى سنة 1994, المرجع الأول للقواعد الخاصة بنسبة كبيرة في التجارة العالمية , و أصبحت منبرا للمفاوضات التجارية الدولية من أجل التحرر من القيود المفروضة على التجارة و منذ إنشائها ركزت على التخفيف المتواصل من الرسوم الجمركية للدول الأعضاء من خلال عدة جولات من جنيف 1947 إلى غاية جولة أوروجواي 1986-1994 لتحل محلها المنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01.

المبحث الأول: الانتقال من GATT إلى OMC

الجات هي اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و هي معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا و التزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها.

و ظلت حتى سنة 1994 المرجع الأول لمفاوضات التجارية الدولية و عملت على زيادة حجم التجارة الدولية و إزالة القيود الجمركية و الغير الجمركية حتى جاءت فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حيث انعقد المؤتمر الوزاري في مدينة مراكش بالمغرب من 12 إلى 15 أفريل 1994 و شاركت في أعماله 125 دولة عضو في أبحاث و تم على اثرها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة .(1)

المطلب الأول: أهداف و مبادئ GATT

الفرع الأول : أهداف الجات

عملت الجات منذ تأسيسها على تحقيق مجموعة من الأهداف تنحصر فيما يلي :

- تحرير التجارة الخارجية بإزالة الحواجز و القيود الجمركية و الغير الجمركية

- ضمان زيادة المبادلات التجارية و توطيد دعائم النظام التجاري العالمي , و الاستمرار في اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية و منتظمة لتحقيق هذا الغرض

-الحد من استخدام الإجراءات التجارية التقييدية و من أهمها : الحظر, الكمية , التراخيص ....الخ.

-السعي نحو رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء عن طريق تحرير التجارة الخارجية .

الفرع الثاني : مبادئ GATT :

ان الهدف الرئيسي للجات كان هو تحرير التجارة الدولية و توطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة و المفتوحة و عملا على تحقيق ذلك وضعت الجات عدة مبادئ سنذكرها إتباعا:

(1) د. محفوظ لعشب – المنظمة العالمية للتجارة- ديوان المطبوعات الجامعية .الساحة المركزية بن عكنون الجزائر2006 ص 26

المبدأ الأول : مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية بصفة دورية من خلال جولات الجات

لقد كانت المفاوضات ثنائية الأطراف لتصبح متعددة الأطراف , انطلاقا من دورة كينيدي و في إطار هذا المبدأ كل دولة مطالبة بإعداد قائمتين و هما :

أ- الأولى تتضمن المنتجات التي يرغب العضو في التوسيع في تصديرها إذ يطلب من الدول تخفيض الرسوم الجمركية عليها

ب- الثانية تتضمن السلع التي يكون العضو مستعدا لاجراء تخفيضات عليها عندما يستوردها

المبدأ الثاني: مبدأ عدم التمييز

تنص المادة 2 من اتفاقية الجات على ان التبادل التجاري بين الدول الأعضاء تم على أساس مبدأ المساواة و عدم منح اي ميزة تجارية لدولة ما على حساب دولة أخرى . ([1])

المبدأ الثالث : مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية

مضمون هذا المبدأ أن الامتيازات الممنوحة لدولة ما يجب أن تمنح لباقي الدول الأخرى تحقيقا للعدالة و الإنصاف و يسري على هذا المبدأ استثناءات وهي :

- حماية الصناعات الناشئة في الدول النامية الى ان تصبح قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية
- استثناءات تحتاج إلى موافقة أعضاء المنظمة عليها تخص التكتلات الاقتصادية و التي تمت الموافقة عليها في المادة 25 من الاتفاقية رقم 05 التي تنص على وجوب إخطار المنظمة قبل نية الدخول في مفاوضات التكتلات الاقتصادية .
-استثناءات لا حاجة لموافقة المنظمة عليها : و تتمثل في اقامة منظمة تجارية حرة أو اتحادات جمركية بين الدول دون السوق المشتركة و الاتحاد الاقتصادي .

المبدأ الرابع : مبدأ المعاملة الوطنية :

هي أن تعامل السلعة المستوردة نفس المعاملة التي تعامل بها السلع الوطنية دون تمييز.

المبدأ الخامس: مبدأ حضر القيود الكمية

اتفاقية الجات تعارض جميع أشكال القيود الكمية إلا في الحالات التالية :

1-عند وقوع خلل في ميزان المدفوعات

2- لغرض إجراء إصلاحات هيكلية

([1]) سامي عفيف حاتم " الاتفاق العام للتعريفات التجارية – الجات.الاسس و المبادئ" مركز البحوث و الدراسات الخارجية –القاهرة1994 ص 11

المبدأ السادس : مبدأ عدم الإغراق

اتفاقية الجات تلزم جميع الأطراف بعدم تصدير منتجات بأسعار أقل من سعرها في دولتها اذا كان ذلك يؤدي بالإضرار بمصالح المنتجين المحليين في الدول المستوردة , و في حالة مخالفة هذا الحظر يعطي البلد المتضرر حق فرض ضريبة ضد الإغراق, و في هذا الإطار شكلت لجنة تحت اسم لجنة تطبيقات الإغراق مهمتها التشاور بين الأطراف المتعاقدة فهي تمثل الإطار القانوني في مجال تقنين الإغراق .

المبدأ السابع : مبدأ المفاوضات التجارية

تنص المادة 22 من اتفاقية الجات على أن تتم حل المنازعات بين الأطراف المتعاقدة بإحدى الوسائل التالية : التشاور , و التحكيم ([1])

([1]) د.يوسف مسعداوي" دراسات في التجارة الدولية" دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع – الجزائر 2010 ص 102

المطلب الثاني : التحول من GATT الى OMC

عرفت إتفاقية الجات عدة جولات منذ سنة 1947 تاريخ إنشاء هذه الاتفاقية الى غاية سنة 1994, و عملت على وضع مجموعة من الحقوق و الواجبات المتبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية و إيقاف اي زيادة في الإجراءات الجبائية على التجارة الدولية و كان يبدو للمتتبع أنها قد أصبحت راسخة الأركان ,و لكنها كانت على امتداد هذه سنوات اتفاقية مؤقتة لأنها كانت تضم بتجارة سلع فقط و مجرد نص قانوني لجهات متعاقدة .

كانت جولة اوروجواي من 15 سبتمبر 1986 الى أفريل 1994 و التي تأخرت بالبدء في هذه الجولة لمدة 4 سنوات لعام 1982 لسنة 1986 بسبب إصرار بعض الدول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة إدراج بعض القطاعات كالزراعة و بعض المنتجات و غيرها من المسائل التي لم تدرج في الجولات السابقة , و لقد شاركت في جولة أوروجواي بمدينة بونتادل ايست و كانت هذه الجولة من أطول و أصعب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف و قد دامت 7 سنوات و نصف و يفسر هذا التفاوض أهمية , حداثة و تقنية المواضيع المعالجة.

و قد تمخض عن دورة أورجواي الاتفاقيات التالية :([1])

-الاتفاقية العامة حول تحرير التجارة في الخدمات GATS.

- الاتفاقية الخاصة لحقوق الملكية الفكرية TRIPS .

- الاتفاقية الأهم و هي إنشاء منظمة العالمية للتجارة OMC التي بدأت العمل رسميا سنة 1995/01/01.

([1])مصطفى سلامة" المنظمة العالمية للتجارة. النظام الدولي . التجارة الدولية" دار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2006 ص ى85

المبحث الثاني : الفرق بين GATT وOMC

تعد المنظمة العالمية للتجارة الجهاز المسؤول عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة أوروجواي , فضلا عن مسؤوليتها في إتمام المفاوضات المنبثقة عن الجات التي كانت عبارة عن جهات متعاقدة تهتم بتجارة السلع فقط و نظام تسوية الخلافات بها كان يتم بأقل سرعة فجاءت المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة تهتم بتجارة السلع و الخدمات و الملكية الفكرية و الثقافية و نظام تسوية الخلافات فيها أكثر سرعة و ديناميكية مقارنة مع الجات .

المطلب الأول : جولات الجات

لقد استغرقت عملية الانتقال من الاتفاقية الى غاية إنشاء المنظمة ما يقارب نصف قرن من جنيف الى مراكش أي من 1947 الى 1994 , و يمكن سرد جولات المفاوضات على النحو التالي ([1])

جولة جنيف 1947:

و شاركت فيها 23 دولة , و هي الجولة الأساسية التي انتهت الى التوصل للإطار العام للاتفاقية و اقتصرت على تبادل التنازلات الجمركية فقط , و سمحت للدول ببعض الاتفاقات دون الأخرى , و قد تم الاتفاق على 45 ألف تنازل جمركي بقيمة 10 مليار دولار من التجارة بين الدول المتفاوضة و أصبحت الاتفاقية لازمة في يناير 1948.

1- جولة آنسي 1949:

أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية و شاركت فيها 13 دولة فقط تناولت المزيد من التنازلات الجمركية .

2- جولة توركاي 1951:

ارتفع عدد الدول المشاركة إلى 38 دولة .

3- جولة جنيف: 1956

شاركت فيها 26 دولة فقط .

4- **جولة ديلون 1960-1961:**

شاركت فيها ايضا 26 دولة و اقتصرت كسابقاتها على تبادل التنازلات الجمركية

5- جولة كينيدي 1962-1967:([2])

شاركت فيها 48 دولة , و تعد نقطة تحول في مسار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف , حيث واكبت هذه الجولة العديد من التطورات الاقتصادية العالمية الهامة من بينها إنشاء المجموعة الأوروبية ذات التعريفة الموحدة و قيام الولايات المتحدة بتعديل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل ليحل محله قانون توسيع التجارة , الذي خول الرئيس الأمريكي صلاحيات أوسع في مجال مفاوضات تحرير التجارة الدولية .

في هذا الإطار تم الاتفاق على وضع الأسس التي يجب أن تدار المفاوضات على أساسها في الجولة السادسة' و إحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسبة معينة على المجموعات السلعية المختلفة محل أسلوب التفاوض على كل

([1]) د.يوسف مسعداوي السابق ص 140
([2]) نفس المرجع ص141

سلعة على حدة. و قد أسفرت جولة كينيدي على تحقيق تخفيض جمركي عام بنسبة 50% بما يعادل 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية ,طالما شهدت هذه الجولة التوصل لمدونة لمكافحة الإغراق , و هي المدونة التي تطورت في جولة طوكيو لتصبح إتفاقا تم تضمينه كإتفاق رئيسي في جولة أورغواي

7- جولة طوكيو 1973-1979

تعد من أضخم الجولات نظرا لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق اليها من قبل و اتساع نطاق المشاركة ليصل الى 102 دولة , فضلا عن أن هذه الجولة استمرت لأكثر من 6 سنوات و تمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية . فعلى صعيد التنازلات الجمركية تم خفض آلاف التعريفات على السلع الصناعية و الزراعية على مدى فترة زمنية للتنفيذ بلغت 8 سنوات , و قد بلغ حجم التخفيض الجمركي 300 بليون دولار من حجم التجارة الدولية بما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بدء الدورة . و على صعيد الإجراءات تعد جولة طوكيو أول جولة تتوصل إلى اتفاقيات تساهم في تخفيف القيود غير التعريفية على الواردات , و على هذا الأساس وصفت جولة طوكيو بأنها أولى مقدمات الشروع في التحول نحو وضع التجارة الدولية للمرة الأولى في إطار أقرب إلى المؤسسة, و هذا من خلال خوض جولة من المفاوضات يتسع نطاقها ليغطي مجالات لم يسبق التفاوض حولها في إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية .

8- جولة أوروغواي 1986-1994:([1])

جاءت دورة اوروغواى التي استغرقت قرابة ضعف المدة التي كان مقررا لها أى أربع سنوات مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة ,من حيث اتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن في أى وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف . وباختصار فقد تمخضت أهم التجديدات التي جاءت بها جولة أوروغواى لتحرير التجارة العالمية عن الاتفاقيات الثلاثة التالية:

- الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO (World Trade Organization)

-الاتفاقية العامة حول تحرير التجارة في الخدمات (GATS (General Agreement on Trade in Service

-الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية(TRIPS (Trade Related Intellecual Property right

وفي مايلي جدول يلخص لنا الجولات في ظل الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية مع آخر دورة للمنظمة:

(1) فريد بن يحي " الاقتصاد الجزائري: الرهانات و شروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة – دار الهدى –عين مليلة الجزائر طبعة 2009

جدول رقم 1-01 : جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة/ منظمة التجارة العالمية

العام	المكان/الاسم	الموضوعات المطروحة	عدد البلدان
1947	جنيف	الرسوم الجمركية	23
1949	آنسي-فرنسا	الرسوم الجمركية	13
1951	توركاى-انجلترا	الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف	الرسوم الجمركية	26
1961-60	جولة ديلون	الرسوم الجمركية	26
1967-64	جولة كينيدي	الرسوم الجمركية والتدابير مكافحة الاغراق	62
1979-73	جولة طوكيو	الرسوم الجمركية تدابير غير جمركية الاتفاقيات الاطار	102
1994-86	جولة الاوروغواى	الرسوم الجمركية ,تدابير الغير الجمركية,القواعد,الخدمات,الملكية الفكرية,تسوية المنازعات,المنسوجات,الزراعة,انشاء منظمة التجارة العالمية.	123

المصدر: مجلة التمويل و التنمية, صندوق النقد الدولي 2002 ص06

المطلب الثاني : الاختلافات بين الجات و OMC

ان المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة لها خصائصها و طبيعتها و إطارها التنظيمي و المؤسساتي و وظائفها بالإضافة انها هي عملية التوسيع للجات الا أنها تختلف عن الجات:

1- **من حيث المجال :** طبقت قواعد المنظمة العالمية للتجارة على تجارة البضائع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية بينما قواعد الجات كانت تنحصر على تجارة في البضائع فقط .

2- ***من حيث الطبيعة*** : تعتبر الجات عبارة عن مجموعة قواعد بدون بناء مؤسساتي مؤقت و غير ملزم , أما المنظمة العالمية للتجارة فهي جهاز دائم التفاوض ولم يكن للجات شخصية معنوية , و لم يكن أطرافها دول الأعضاء بل أطراف متعاقدة على أساس انها مجرد نص قانوني في حين أن الدول المنظمة في OMC متكاملة و لها شخصية معنوية .

3- ***من حيث المنهج :*** كانت الجات إدارة متعددة الأطراف فقد عرفت بأطراف متعاقدين , و هذا ما يؤكد أن الجات مجرد نص قانوني أما المنظمة العالمية للتجارة فقد حضيت بموافقة و قبول أعضائها بشكل موحد و اتفاقيتها ملزمة على جميع أعضائها .

و يمكن توضيح أهم الاختلافات بين GATT و OMC في الجدول التالي :

الجدول 1- 02: الفرق بين الجات و المنظمة العالمية للتجارة

OMC	GATT
• يوجد بها أعضاء. • تهتم بتجارة البضائع والخدمات و حقوق الملكية • منظمة مبنية على قواعد قانونية . • نظام تسوية النزاعات أكثرسرعة .	• يوجد بها أطراف متعاقدة . • تهتم بتجارة البضائع فقط. • تحتوي على نصوص قانونية . • يتم تسوية الخلافات ببطء و اقل سرعة

المصدر: Organisation mondiale du commerce,division de l'information et des relation avec les mediiats, 2éme édition genève suisse 2001 p14

المبحث الثالث : مهام و دور OMC

شكل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و باعتبارها أيضا أداة و آلية أساسية للعولمة .

و جاءت OMC في تنظيم التجارة الدولية بابتكارين عظيمين :

1- وضع قرار نهائي بإجبار كل الدول أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بالالتزام الكامل و التوقيع على مجموع اتفاقيات GATT حيث أن عدة دول لم تنضم لبعض القوانين أو بعض القواعد الخاصة خاصة ما يتعلق بملف الزراعة في عهد GATT.

2- وضع نظام تسوية النزاعات ذات الطابع القضائي قاهر و المجهز بمستويين الثقافي : مجموعات خاصة و عضو استئناف

ان المنظمة العالمية للتجارة جاءت على أساس قبول عالمي بمبدأ التبادل الحر و هدفها الأساسي هو التغطية الشاملة لكل جوانب التبادل و لذا فالمنظمة مجموعة من مهام و الأدوار و التي سنتطرق إليها تباعا :

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة

إن الهيكل التنظيمي للمنظمة يعكس المهام و الأهداف التي أنشأت من أجلها ، ويشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة و الجان وسكرتارية .

1- المؤتمر الوزاري :([1])

يتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بمستوى وزير ،ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الأقل ، وهو الأعلى سلطة في المنظمة ويشرف على تنفيذ مهامها و إتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة لتسيير جميع الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف.

([1]) د يوسف مسعداوي المرجع السابق ص 118

2- المجلس العام:

يتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ، ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل ، ويقوم المجلس بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته ، كما يقوم بمراجعة ومتابعة السياسة التجارية للدول الأعضاء ، وهو الجهاز الذي يقوم بتسوية المنازعات المترتبة بالاتفاقيات التجارية للدول الأعضاء و شروط تنفيذها .

3.المجالس المتخصصة([1])

وهي عبارة عن ثلاثة مجالس يتخصص كل منها في مهمة محددة:

أ/ مجلس التجارة الدولية في السلع

ب/ مجلس التجارة الدولية في الخدمات

ت / مجلس حماية الملكية الفردية .

تعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام وتقوم بكافة المهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة بكل مجلس وكذلك المهام التي يحددها المجلس الأعلى ، وتكون عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الأعضاء التي ترغب بالمشاركة بها .

4 – اللجان الفرعية

لقد قرر المؤتمر الوزاري إنشاء عدد من اللجان الفرعية وهي :

- لجنة التجارة و التنمية ، وتقوم بدراسة دورية لتطبيق أحكام إتفاقية التجارة لصالح الدول النامية لمتابعتها.
- لجنة قيود ميزان المدفوعات،
- لجنة الميزانية و المالية و الإدارية .

وتكون عضوية اللجان الفرعية مفتوحة لكل من يرغب من الدول الأعضاء.

5- السكرتارية: تتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وصلاحياته ، ولايجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم أي تعليمات من أي حكومة أو جهة خارج المنظمة .

([1]) د يوسف مسعداوي المرجع السابق ص119

شكل رقم I-1 :هيكل المنظمة العالمية للتجارة

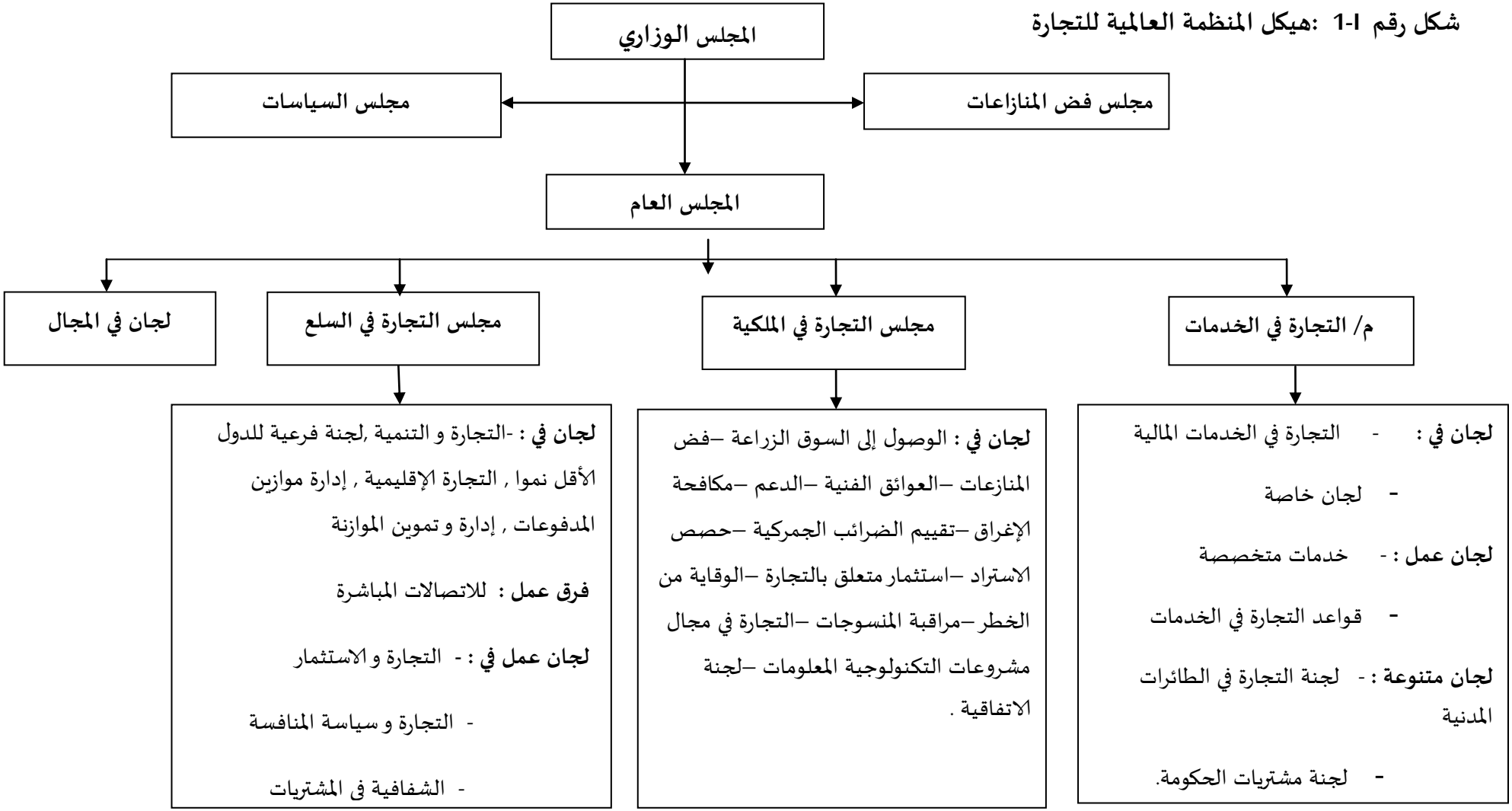

المصدر: محمد ناجي حسن خليفة "المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على الدول النامية. جامعة الجزائر2003 ص 8

المطلب الثاني: مهام ودور المنظمة العالمية للتجارة([1])

للمنظمة عدة مهام وادوار نذكر منها:

1. التحرير التدريجي لتجارة الخدمات
2. رفض كل الأشكال الحمائية
3. تسهيل إدارة وتطبيق الاتفاقيات التجارية التي نتجت عن جولة الاوروجواي أو أي اتفاقية جديدة يجري التفاوض عليها مستقبلا
4. تقوم بتسيير الاتفاقيات الخاصة المتعلقة في القطاعات الجديدة كالخدمات وجوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة
5. تقديم المساعدات التقنية للبلدان النامية
6. توفير منتدى للمفاوضات بين الدول الأعضاء في المنظمة حول الأمور التي تغطيها الاتفاقيات
7. إدارة الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها مع الدول الأعضاء
8. الفصل في المنازعات التي قد تنشا بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية
9. التنسيق والتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية لا سيما ما يتعلق بصنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي

ومن خلال انشاء المنظمة العالمية للتجارة اكتملت الحلقة المفقودة لإقامة الثالوث المكون من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة .

([1])جلاطو الجيلالي " تقرير حول تحديات و رهانات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة" المجلس الشعبي الوطني 2001

خلاصة الفصل

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 و هي واحدة من اصغر المنظمات العالمية عمرا حيث هذه المنظمة خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و التي أنشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية . لقد شهدت العشرون عاما الماضية ؛ نموا استثنائيا في التجارة العالمية؛ فقد زادت الصادرات البضائع بمتوسط 6%سنويا و ساعدت الجات المنظمة العالمية للتجارة على إنشاء نظام تجاري قوي مزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق . لقد تطور النظام التجاري من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات . فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات و شملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الأغراق و الإجراءات التي لا تحفز ا لتعريفات ؛ أدت الجولة الأخيرة من 1986 إلى 1994 الى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

و لم تنته المفاوضات عند هذا الحد ؛ بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أورجواي ؛ في فبراير 1997 تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية مع موافقة 69 دولةعلى إجراءات تحريرية واسعة المدى.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، في جوهر هذا النظام نجد اتفاقيات المنظمة التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة ، هذه القواعد تمثل القوانين الأساسية للتجارة الدولية و هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المتعلقة بالتجارة مابين الدول , مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة و الحرية.

اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة تتضمن 16 مادة عامة ، تغطي مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم هذه المنظمة ، ونظرا لأهمية المنظمة العالمية للتجارة ودورها الهام في تاطير النظم التجارية المعقدة كان عليها وضع جملة من الأهداف ووضع طرق وسبل كفيلة من اجل تحقيقها .

المبحث الأول: الإطار القاعدي للمنظمة العالمية للتجارة

تتعدى إتفاقات التجارة العالمية و تتنوع عند إلقاء نظرة عامة لما تم في مراكش في الخامس عشر افريل 1994 تظهر أنه تم توصل الدول المجتمعة إلى التوقيع على اتفاقيات تشمل قطاعات ثلاثة للتجارة الدولية:

1- قطاع التجارة في السلع حيث أن اتفاقات تجارة السلع تنضوي في نطاق الاتفاق العام للتعريفات الجمركية.
2- قطاع التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية
3- قطاع التجارة في الخدمات

و هكذا؛ فإن هذه القطاعات الثلاثة تؤلف معا الإطار القاعدي لقواعد منظمة التجارة العالمية؛ و تتطلب إفراد مطلب لكل واحد منها:

المطلب الأول: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارة ([1])

قطاع التجارة في السلع: يتضمن هذا القطاع مجموعة من الاتفاقات الفرعية التي تتناول كل واحدة منها مسألة ترتبط بصفة أساسية بالتجارة بالسلع. و يمكن القول – بوجه عام - أن المبادئ التي تحكم هذا القطاع هي تلك السابق سريانها في إطار الجات 1947 غير أن هدا لا يمنع من رصد و تسجيل حقيقة وجود بروز اضافات ملموسة سواء بالنسبة للمسائل محل التنظيم؛ أو أدوات التعامل معها على النحو التالي :

الفرع الاول : اتفاق الزراعة AGREEMENT ON AGRICULTURE

لقطاع الزراعة أهمية كبرى في مجال التجارة الدولية , و ترجع أهمية هدا القطاع في أنه من ناحية لم يكن محلا لاي تنظيم شامل و متكامل في ظل GAATو من ناحية أخرى فان قطاع الزراعة لم يكن لاختلاف المصالح بين الدول: دول متقدمة و دول مختلفة ؛ دول مصدرة و دول مستوردة للسلعة الزراعية؛

و عليه ؛ فانه بحكم أن أطراف الاستغلال الزراعي متعددون؛ و ذات تأثير بالغ على واضعي و حائزي القرارات السياسية فإن هذه الأطراف لا بد عليها من مراعاة أوضاعها لدى الشروع أو الانخراط في معالم أي تنظيم دولي للقطاع الزراعي.

الفرع الثاني: اتفاق بشأن المنسوجات و الملابس,AGREEMENT ON TEXTILES AND ELOTHIMG ([2])

يحتل قطاع المنسوجات و الملابس أهمية كبرى في نطاق تجارة السلع : فهذا القطاع يمثل نقطة الالتقاء و الاختلاف بين مصالح الدول فمن الملاحظ ان مواقف الدول تجاه هذه السلع وفقا لموقعها من التصدير و الاستيراد فان كانت الدولة تعول تعويلا كبيرا على صادراتها من المنسوجات و الملابس , فان من مصلحتها تخفيض بل إلغاء كافة القيود

([1])مصطفى سلامة " المنظمة العالمية للتجارة. النظام الدولي. التجارة الدولية" دار الجامعة الجديدة 2006 ص 66
([2]) د. محفوظ لعشب المرجع السابق ص 93

التي تقف أمام انسياب هذه السلعة في أسواق الدول المستوردة و بالمقابل فان الدول المستوردة للمنسوجات و الملابس ولدى توافر إمكانية إنتاجها تجد ان حماية صناعتها الوطنية من المنافسة تتطلب تقيد صادرات الدول الأخرى إليها من هذه المنتجات و بقدر إمكانية التوافق أو عدمه ,يتراوح تعامل الدول مع هذه السلع بين الإطلاق و التقييد .

إن هذا الوضع كان ماثلا أمام الجات 1947 .لذا لم تتردد أطراف هذا الاتفاق من الإستبعاد قطاع المنسوجات والملابس من الانضواء في إطار القواعد المتفق عليها في هذا الشأن .

ولكن ذلك لم يمنع في ضل الجات 1947من تبني أمرين : السماح للدول المستوردة بإبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المنتجة للمنسوجات بغرض الحد من صادراتها إلى الدول الأولى وفرضها لقيود انفرادية تتمثل في نظام الحصص حفاظا على مصالحها التجارية.

إن ذلك يمثل مخالفة واضحة لمبادئ الجات : فمن ناحية فإنه بإبرام اتفاقيات ثنائية وما تتضمنه من نصوص تنطوي على تميز واضح بين الدول ,فإن ذلك يحمل في طياته انتهاكا لمبدأ الدول الأكثر رعاية .ومن ناحية أخرى فإن فرض قيود كمية يمثل تقيدا لحرية التجارة الدولية.

لقد حاولت الدول من خلال إبرام ترتيبات بشأن التجارة الدولية في المنسوجات Accords multifibres A.M.F العمل على تحقيق هدف مزدوج يشمل موافقة الدول المنتجة (المصدر) على قيام الدول المستوردة للمنسوجات القطنية بفرض قيود على وارداتها وذلك نظرا لإحداث هذه الواردات حالة من عدم انتظام السوق في الدول المستوردة وبالمقابل فإن هذه الدول وافقت على زيادة حصتها المقررة لدول المصدرة ([1]).

إن هذه الترتيبات تسبغ الشرعية على الاتفاقات و التفاهمات التي تمت في هذه الفترة ,و أيا ما كان الأمر فإن الترتيبات المقدم بيانها باعتبارها توافقا لمصالح متعارضة استمر العمل بها منذ عام 1947حتى إبرام اتفاقات أورجواى

ولذا فإنه في نطاق اتفاقات منظمة التجارة العالمية لعام 1994 تم إدماج قطاع المنسوجات و الملابس في إطار قواعد الجات ليشهد للمرة الأول سريان هذه القواعد على هذا القطاع . ولم يتوقف على مجرد هذا الإدماج , بل اقترن ذلك بإنشاء نظام يتضمن العمل على السماح بفترة انتقالية من أجل الوصول إلى تحرير لهذا القطاع من القيود مع العمل على تأسيس جهاز يتكفل بالعمل على احترام الاتفاق المبرم في هذا الشأن والذي يعد جزءا لا يتجزأ من الجات 1947.

([1]) محفوظ لعشب المرجع السابق ص 93

الفرع الثالث : اتفاق القيود الفنية على التجارةAGREEMENT ON TECHNICAL BARRIERSON TRADE

يجئ هذا الاتفاق ليؤكد المعالجة المتكاملة التي أتت بها اتفاقية مراكش لعام 1994 فما لا شك فيه أن الفترة السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية كانت تتسم بفرض قيود متعددة على حركة التجارة الدولية سواء من خلال القيود التعريفية أو غير التعريفية .لذا فمن أجل السعي لإزالة هذه القيود أو على الأقل تخفيضها اهتم واضعو اتفاقية مراكش بمسألة القيود الفنية في مجال التجارة ([1])

وتتخذ هذه القيود في العمل صور المقاييس الدولية و نظم تقييم (تقويم) المطابقة .

إن هذه المقايس وتلك النظم لها أهميتها فيما يتعلق بتحسين كفائة الإنتاج و تسهيل سير التجارة الدولية .هذا إلى أن ذلك يضمن نوعية الصادرات وحماية حياة أو صحة الإنسان أو النبات و حماية البيئة و منع ممارسة الغش و حماية المصالح الأمنية الأساسية .

و لكن يلاحظ أن هذه المستويات المطلوبة للسلع لا تضمن في أعمالها إمكانية توظيفها دائما بموضوعية, فقد يتم الالتجاء إليها من أجل تقييد انسياب التجارة , وفرضها بشكل تميزي ينطوي على التعسف أو عدم الحاجة إليها, لذا جاء اتفاق القيود الفنية على التجارة في إطار الجات ليحقق قدرا من التوازن بين الحاجة إلى تطبيق المقاييس و المعايير الفنية وعدم الإساءة في استخدامها لتقييد حركة المبادلات الدولية التجارية.

الفرع الرابع: اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة A/T ON TRADE –RELATED INVESTMENT MEASURES

تتمثل السمة العامة لاتفاقية مراكش وملاحقها لعام 1994 في معالجتها العامة والمتكاملة لكل الجوانب المختلفة للتجارة الدولية ،لذا ،لم يفت على واضعيها ملاحظة أنه برغم وضع مبادئ لحرية التجارة الدولية ،و تأسيس نظم لاحترامها ،فإنه قد يحدث ، وهذا ما أثبتته الممارسات اتجاه بعض الدول إلى الاتفاق حول هذه المبادئ بتفريغها من مضمونها من خلال وضع تشريعات أو تنظيمات وطنية هدفها تنظيم القطاع يبدو لأول وهلة أنه لا يدخل في نطاق التجارة الدولية ، في حين أنه يؤثر تأثيرا كبيرا على عملياتها المتعددة ، هذا ما يتم من خلال التشريعات والتنظيمات الوطنية للاستثمار ، ان إجراءات الاستثمار تؤثر على السير الطبيعي للتجارة الدولية ,وإن لم تكن في صورة الحماية التقليدية عن طريق الدعم المباشر أو عن طريق الرسوم الجمركية.

فحوافز الاستثمار تعتبر كدعم تغير من مسار التجارة الدولية تشجيع الإنتاج غير المتكافئ وتعد مخالفة للجات .

إن النزاع الذي نشب بين الولايات المتحدة وكندا في الثمانينات أظهر الحاجة لوضع اتفاق يعالج تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة : فبعض قوانين كقانون الاستثمار الكندي ظهر أنها تنطوي على مخالفة لقواعد الجات

([1]) مصطفى سلامة " المنظمة العالمية للتجارة. النظام الدولي. التجارة الدولية" دار الجامعة الجديدة 2006 ص 111

الفرع الخامس : نظام التكتلات الإقليمية الاتحادات الجمركية – مناطق التجارة الحرة

إذا كانت العلاقات الدولية قد شهدت في الآونة الأخيرة تطورات متلاحقة ،وظواهر متعددة ، فإن هناك تطور ا ملموسا وظاهرة واضحة فرضت وجودها على كل ما ترتب لا يمكن ان يغفلها أو يتغافل عنها متمثلا ذلك في تنامي تأسيس التجمعات الإقليمية من اتحادات جمركيةومناطق للتجارة الحرة .

فمن الإتحاد الأوربي. مرورا بالإسبان انتهاء بالنافتا كأهم التجمعات الإقليمية الدولية و أكثرها تأثيرا و تتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول أعضاء هذه التجمعات ، وحجم مبادلاتها التجارية ومغزى تأسيسها لإحدى صيغ التكامل الإقليمي وما يرتبه ذلك من أثار سواء في العلاقات فيما بين هذه الدول او بينها وبين الدول الأخرى أو على مجمل التجارة العالمية .

إن هذه الأمور مجتمعة كانت محلا لاهتمام جات 94 ، حيث استنادا آلى المادة 24 من هذا الاتفاق ، تم إيراد مجموعة من التفسيرات و الإيضاحات بما لها من تأثير واضح على نظام التجمعات الإقليمية([1])

الفرع السادس: اتفاق مكافحة الإغراق غير المشروع بالسلع الأجنبية ANTI- DUMPING

تتمحور كل اتفاقيات التجارة الدولية حول هدف تحرير التجارة الدولية من الحواجز أو القيود ، إن هذا مطلوب ، حتى تتخصص كل دولة من النشاط الأكثر تهيئا له ، الأمر الذي يجعل من الزوايا النسبية أو التنافسية التي تتمتع به سلع أو خدمة أو حق معين المعمول عليه في هذا الشأن ، وهكذا جاءت مبادئ منظمة التجارة العالمية ، غير ان مثل هذا التحرير لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكون طريقا او سبيلا لتمرير أنماط من السلوك غير مشروع الذي تهدف إلى المساس أو الالتفاف على قواعد حرية التجارة الدولية بتغير الوضع المعتادأو الحقيقي لسلعة من السلع ومحاولة القفز على التنافسية التي يتمتع بها كل منتج ، إن التحايل أو استخدام وسائل غير مشروعة للاتفاق على مبادئ حرية التجارة الدولية ، بتغيير الوضع المعتاد أو الحقيقي لسلعة من السلع أمر غير مقبول و غير مشروع .

ترتيبا على ما تقدم ، تكفلت المادة السادسة من اتفاق الجات بمواجهة ما يطلق عليه الإغراق غير المشروع للسلع الأجنبية في أسواق الدول المستوردة .

ويقصد بالإغراق Dumping الوضع أو الحالة التي يكون فيها سعر السلعة المصدرة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى دولة أخرى أو حيث تقل عن تكاليف إنتاجها, فالإغراق يفترض قيام دولة بتصدير سلعة معينة وفقا لسعر يقل عن قيمتها المعتادة أو يقل عن السعر المقابل لناتج مماثل يباع في دولة التصدير ، لدى نشوء أو وجود الإغراق ، فأن للدولة المستوردة ان تواجه عملية الإغراق عن طريق فرض رسم معين لمكافحته أي لامتصاص أثاره ، فهكذا فإن تدابير مكافحة الإغراق تأتي كخروج على مبدأ تثبيت الرسوم الجمركية وخفضها ، بمنح الدولة المستوردة للسلعة محل الإغراق حق فرض رسوم إضافية لمواجهة الإغراق ، فالخروج على المبدأ المذكور ضرورة لابد من

([1])جاد عماد " الاندماج الإقليمي في أسيا " مؤسسة الأهرام – مصر 1995 ص 19

الخضوع لمقتضياتها لإعادة الوضع إلى ما يجب ان يكون عليه : أي تنافس في ظل ظروف عادية خالية من ممارسة أساليب التحايل غير مشروع بتحديد سعر غير حقيقي للسلعة المستوردة .([1])

إن ممارسة الإغراق تجيء لتحقيق غرض من أغراض متعددة أهمها المحافظة على أسواق قائمة لسلعة أجنبية ، أو تحقيق مركز احتكاري لهذه السلعة أثر إخراج المنافسين من السوق محل الاغراق أو للتخلص من فائض مخزون سلعة معينة أو لزيادة إنتاج سلعة معينة من أجل تخفيض تكاليف إنتاجها ، او أخيرا للسعي لفتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة مصدر الإغراق

إن تنظيم التعامل مع الإغراق يثير مسألة التوفيق بين حماية الدولة محل الإغراق الدولة المستوردة و عدم إساءة أو التعسف في استخدام مثل هذه الدولة لتدابير مكافحة الإغراق بحيث تتحول إلى حماية مقننة أو مبالغ فيها ،و تصبح بمقتضاها قواعد التجارة الدولية بما تهدف إليه من حرية غير قابلة للسريان أو لتحققو تفريغها بالتالي من مضمونها.

لذا ، جاء اتفاق مكافحة الإغراق غير المشروع لسلع الأجنبية لتطبيق المادة السادسة من الجات ، في إطار الملحق رقم 01 (أ) من اتفاقية مراكش ، و الذي يتضمن نصوص الإتفاقيات متعددة الأطراف المتعلقة بتجارة السلع , إن هذا الإتفاق ما هو إلى إمتداد وتفصيل و تطوير لما تم إقراره في جولة طوكيو 1979

الفرع السابع : اتفاق التقييم الجمركي

يندرج هذا الإتفاق في إطار هدف منظمة التجارة العالمية بتحرير التجارة الدولية من الحواجز و القيود فمما لا شك فيه أن عواقب انسياب المعاملات الدولية التجارية لا تقتصر فقط على الرسوم الجمركية أو الضرائب او القيود الكمية أو في حكمها ، بل تشمل أيضا الوسائل و الأساليب التي من خلالها تحت ذرائع متعددة وتسميات متفرقة ما يؤدي إلى الحد من تلك المعاملات ويأتي في مقدمة ذلك ما تقوم به سلطات الدول المستوردة

فهذه السلطات تلتزم بما تم الاتفاق عليه من إقرار التخفيضات الجمركية وتثبيتها غير أنه يمكن لها ان تفرغ هذه الالتزامات من مضمونها من خلال تقيم قيمة السلع المستوردة بأكثر من قيمتها الفعلية بما يعني إعادة فرض الرسوم الجمركية أو زيادة نسبتها لذا ، يأتي اتفاق التقييم الجمركي كمحاولة من واضعي اتفاقيات الجات لوضع ضمانة حقيقة لعملية تقدير قيمة السلع و منع التعسف بشأن هذا التقدير.

غير أن ثمة توازنا في المصالح ينبغي مراعاته فإذا كان هناك مسعى لجعل التقييم الجمركي حقيقيا ، فأنه لابد في المقابل من ان تكون القيمة المعلنة عنها من جانب المستوردين ذات مصداقية من خلال إقرار أسس محددة لتحديد قيمة البضائع المستوردة

(1)د. يوسف مسعداوي مرجع سابق ص 75

وهكذا ، يمكن بادئ ذي بدء الإقرار بأن التوازن في المصالح هو السمة العامة لاتفاق التقييم الجمركي ويلاحظ أن هذا الاتفاق كأحد الاتفاقيات المبرمة في اتفاق جات1994ماهو إلا تفصيل لنص المادة السابعة من الجات بالتقييم لأغراض جمركية([1])

الفرع الثامن : اتفاق المعاينة الفحص قبل الشحن AGREEMENT ON PERSHIPMENT INSPECTION

يأتي هذا الاتفاق في إطار العمل على تسهيل التجارة الدولية من خلال النص على التزامات يتم بمقتضاها إتمام عمليات الشحن بما لا يغفل مصالح الدول المصدرة والدول المستوردة للسلع وهكذا؛ فانه بإبرام هذا الاتفاق تكون كل اتفاقات تجارة السلع الجات قد افضت إلى وجود مجموعة متكاملة من العناصر التي تواجه كل مشكلات السلع سواء منها المتعلقة بالرسوم الجمركية أو غيرها من التدابير غير التعريفية ([2]).

منظورا إلى ما تقدم ؛تم في نطاق الجات ابرام اتفاق المعاينة قبل الشحن.

ويقصد بالمعاينة قبل الشحن ما يقوم به عدد من البلدان النامية – وبالذات الأقل نموا منها من استخدام شركات تجارية خاصة ومتخصصة في تقديم خدمات فحص وارداتها من السلع قبل أن يتم شحنها من الدول المصدرة لها ؛ وذلك بدلا من الإدارات الجمركية لهذه البلاد كما هو مفروض إن ذلك يأتي كما تذكر ديباجة الاتفاق للاستجابة إلى حاجة الدول النامية للتحقق من نوعية السلع المستوردة أو كميتها أو أسعارها وبذلك يتم ضمان تصنيف السلع من قبل المصدر بموجب التعريفة الجمركية الصحيحة لبلد الاستيراد أو لتلافى محاولة تصنيف السلع تحت بنود سلع اقل رسوما ؛والتأكد من أسعار السلع المستوردة لمنع انخفاض الايرادات الجمركية نتيجة لتقييم السلع بأقل من قيمتها الحقيقية ؛والحد من الخسارة من الصرف الأجنبي أو تهريبه بسبب المبالغة في تقييم السلع المستوردة كما يمكن للحكومات استخدام خدمات شركات المعاينة قبل الشحن لتقييم صادراتها الوطنية تقييما دقيقا للحيلولة دون قيام المصدرين بتقييم الصادرات بأقل من قيمتها الفعلية وبالتالي استخدامها في تهريب رأس المال عن طريق بقاء جانب من حصيلة الصادرات في الخارج .

وإذا كانت مصالح الدول المستوردة للسلع هي الراجحة من عمليات المعاينة قبل الشحن وهي الدول النامية ؛فأنه لا يمكن اسقاط حقيقة قلق الدول المصدرة الدول المتقدمة, إن مبعث هذا القلق ؛هو عدم معرفة أو دراية المصدرين بماهية المعايير التي تستند إليها شركات الفحص في مقارنتها السعرية للسلع المصدرة ؛مما يخلق وضعا يكون المصدرون فيه عاجزين عن التنبؤ بما سيصبح عليه سعر تصدير منتجاتهم في نهاية المطاف...إن خدمات الفحص قبل الشحن ..تشكل قيودا غير تعريفية تتنافى مع جوهر تحرير التجارة.

مراعاة لهذه المصالح؛ جاء اتفاق الفحص قبل الشحن ليقيم قدرا من التوازن بين التزامات الأعضاء المصدرين؛مقترنا بمجموعة من الضمانات التي تكفل احترام هذه الالتزامات .

([1]) مصطفى سلامة مرجع سابق ص 166

([2]) احمد جامع اتفاقات التجارة العالمية – الجزء الاول – دار النهظة العربية – القاهرة 2001 ص 801

الفرع التاسع : اتفاق بشأن قواعد المنشأ([1]) AGREEMENT ON RULES OF ORIGINE

قد يبدو لأول وهلة أن إبرام اتفاق بشأن قواعد المنشأ في نطاق تجارة السلع أمر لا يستقيم بل يتناقض مع المبدأ الدول الأكثر رعاية فبمقتضى هذا المبدأ ؛ فأنه ليس هناك من أهمية لمصدر السلعة فثمة مساواة في المعاملة في هذا الشأن .

إن مثل هذا التناقض يجد تبريره فيما أورده المبدأ المذكور من استثناءات ترد على نطاق تطبيقية فالمبدأ يتم تطبيقه في حالات الأفضلية وفي مقدمتها الاتحادات الجمركية التي يتم تأسيسها وفقا للمادة 24من اتفاقات فهذه الاتحادات تتضمن معاملة تفضيلية بين الدول الأعضاء على النحو السابق بيانه لذا؛ فلا مناص من وضع قواعد أو ضوابط لتحديد ما يلزم بشأن منشأ السلع من اجل تحديد نطاق أعمال القواعد الدولية التجارية في هذا الشأن فمسألة السلع في حالتي أعمال مبدأ الدولة الأكثر رعاية أو الافضليات لابد من ضبطها لذا ؛تجئ قواعد المنشأ لتحديد ما يلزم في هذا النطاق .

ونظرة عامة على ديباجة اتفاق قواعد المنشأ المبرم في إطار اتفاق الجات تبين انه عرفها بأنها القوانين والنظم والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ سلعة ويشترط في ذلك إلا تكون هذه القواعد تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة ذاتيا التي تؤدى إلى منح أفضليات تعريفية تجاوز ما ينتج من تطبيق الفقرة الاولى من اتفاقية الجات 1994المادة 1/1

إن اتفاق قواعد المنشأ طبقا لديباجته يتوخى تحقيق غايات متعددة ؛فمن ناحية فان الاتفاق يهدف إلى وضع قواعد واضحة ومتوقعة متسقة محايدة تساهم في تيسير التجارة الدولية ومن ناحية أخرى ؛فانه بمقتضى الاتفاق يتم تلافى إلا تصبح قواعد المنشأ سببا في وقف أعمال قواعد الجات .

وأخيرا فإن الاتفاق يعمل على تحقيق الشفافية لكل من القوانين والنظم و الممارسات المتعلقة بهذه القواعد إن كل ذلك يساعد على مواجهة أي منازعات قد تنشب في هذا النطاق ؛وهكذا فإن قواعد المنشأ تصبح قواعد ضرورة في مجال المعاملات الدولية التجارية ؛حيث تسرى في نطاق أدوات السياسية التجارية غير التفضيلية ؛ ورسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية و إجراءات الوقاية وأي قيود كمية تمييزية أو حصص جمركية ؛وما يتعلق بالمشتريات الحكومية و الإحصاءات التجارية المادة 1/ 2.

الفرع العاشر: اتفاق بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد AGREEMENT ON IMPORT LICENSING PROCEDURES

يجئ هذا الاتفاق كالاتفاقات الأخيرة في إطار المنهج الشامل الذي التزم به واضعو اتفاقات التجارية بالتصدي للقيود التى من شأنها إعاقة حركة المعاملات الدولية التجارية. فإضافة إلى مواجهته مسائل متعددة كالرسوم الجمركية. والقيود الكمية و ما في حكمها , فإن عقبة مؤثرة على التجارة الدولية تظهر فى القيود الإدارية المتعلقة

([1]) مصطفى سلامة مرجع سابق ص 178

بتراخيص الاستيراد. حقيقة أن اتفاق الجات يعمل على إقرار وتأكيد مبدأ النفاذ للأسواق غير أنه في حالات متعددة قد تلجأ الدول لأسباب متنوعة إلى إفراغ هدف حرية التجارة الدولية من مضمونة ,من خلال تراخيص الاستيراد.

لذا ,فإن السعي نحو منع إساءة استخدام هذه التراخيص لتقييد التجارة الدولية كان ماثلا امام واضعي اتفاقات الجات بإبرام اتفاق بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد.

الفرع الحادي عشر:اتفاق تدابير الصحة و الصحة النباتية([1]) A/T ON THE APPLICATION OF SANITARY AND PHYTOSANITARY MERASURES

لكل تدبير تتخذه أي دولة غاية معينة ، غير أن مثل هذه الغاية قد تتجاوز حدودها المشروعة بالمساس بمصالح الدول الأخرى ، ويندرج في ذلك تدابير الصحة ، و الصحة النباتية . و لذا ، حرص واضعو الجات لعام 1994 عل التعامل مع هذه المسألة ذات الطبيعة التقليدية بوضعها في إطارها الصحيح .

ترتيبا على ما تقدم ، جاء اتفاق تدابير الصحة و الصحة النباتية بغرض تمكين البلد العضو من استخدامه تحقيقا لمصالحه المشروعة ، و إلا يتجاوز او يبالغ – في الوقت ذاته – في استخدامها بطريقة تؤدي الى الإضرار بالمصالح المشروعة بدورها لشركائه من البلاد الأعضاء الأخرى . فالهدف المتوخى من الاتفاق أن يكون إطارا متعدد الأطراف من القواعد و الضوابط الكفيلة بتوجيه العمل في إعداد تدابير حماية حياة او صحة الإنسان او الحيوان او النبات و اعتمادها و تنفيذها من شأنها التقليل إلى ادنى حد ممكن من التأثيرات السلبية لهذه التدابير على التجارة الدولية ،مع ضمان أن تؤسس هذه التدابير – كلما أمكن ذلك – على المقاييس و الإرشادات و التوصيات التي تقررها الهيئات الدولية العاملة في هذا المجال .

الفرع الثاني عشر:اتفاق الدعم و التدابير التعويضي([2]) A/T ON SUBSIDIES AND COUNTERVAILING MEASURES

لم يفت على واضعي اتفاقات الجات مواجهة نمط محدد لسلوك بعض الدول ، و الذي تقوم بمقتضاه بمحاولة أن تلتف على قواعد الجات باصطناع أوضاع معينة غير حقيقية تهدف من ورائها إلى تحقيق مزايا تنافسية لسلعها الصناعية . و هكذا ، فان ممارسات متعددة قد تم رصدها بقيام حكومات دول متعددة بدعم سلعها الصناعية .

ان الدعم الضار كالإغراق سلوك منبوذ و غير مقبول في إطار تحقيق حرية التجارة الدولية . لذا ، و استمرارا لمنهج الجات في محاربة هذه الأنماط من السلوك ، و الممارسات ، تم في إطار اتفاقية السلع (الجات) إبرام اتفاق يتعلق بدعم الصادرات و مواجهته بتدابير تعويضية .

([1]) احمد جامع مرجع سابق ص 553
([2]) مصطفى سلامة مرجع سابق ص 195

و يلاحظ بادئى ذى بدء أن هذا الاتفاق ما هو إلا تطوير و تحديد و تأطير لكل من القواعد المنصوص عليها في كل من المادتين 6،16 من الجات ، ومدونة طوكيو لعام 1989 . و لا بد للإلمام بهذا التنظيم عدم الاقتصار فقط على ما أتى به الاتفاق المذكور ، بل لابد من ملاحظة القواعد التفصيلية له و التي تتوزع على سبع ملاحق.

الفرع الثالث عشر:اتفاق بشان الحماية (الوقاية) AGREEMENT ON SAFE GUARDS([1])

تعد مسألة الحماية التجارية من أهم وسائل التي استقطبت، و لا زالت تستقطب الاهتمام لدى محاولة تنظيم العلاقات الدولية التجارية. و يعود الاهتمام بهذه المسألة إلى أن لها وجهين مختلفين متجاورين ومتعارضين في ذات الوقت: فالحماية بما تتضمنه من فرض لتدابير وقائية تسمح للدول التي تتخذها من العمل على وقاية صناعتها المحلية أو سلعها من منافسة الواردات لدى إحداث هذه الأخيرة لأضرار جسيمة للصناعة أو السلعة المحلية , فأنها أي التدابير السابقة تعرقل وتقيد من انسياب المعاملات الدولية التجارية . فالحماية والحرية لهذه المعاملات دائما فى صراع, ولقد لوحظ أنه فى ظل الجات , وبرغم ما أوردته هذه الاتفاقية لتنظيم مسألة الحماية التجارية,فإن أنماطا متعددة من الحماية تم فرضها , وقيدت من حرية التجارة الدولية وبرغم أن الهدف الرئيسي والمحوري لاتفاقية مراكش حرية التجارة الدولية بإسقاط اي عوائق او قيود او حواجز تعرقل من انسياب السلع وما في حكمها من خدمات وحقوق ملكية فكرية و بالرغم الاتجاه المتشدد من واضعي هذه الاتفاقية بملاحقها المختلفة من اجل القضاء على كل من الاستثناءات القائمة لدى سيرانها و الأوضاع السائدة التي تذرعت الدول بها للخروج على حرية التجارة الدولية بفرض أنماط متعددة من اوجه الحماية فان واضعي الاتفاقية المذكورة لم يغفلوا حقيقة وجود حالات تتطلب الحماية . ان هذا الاتفاق بشان إتقان مكافحة الإغراق وإتقان الدعم والتدابير التعويضية تندرج في نطاق ما يمكن ان يطلق عليه الدفاع التجاري.

المطلب الثاني : الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات([2]) G.A.T.S

للتجارة في الخدمات أهمية كبيرة على المستويين الوطني و الدولي. ففي الإطار الداخلي للدول المتقدمة , فان التجارة في الخدمات تشكل مابين 60 إلى 70 في المائة من الناتج القومي الصافي لهذه الدول . ان تجارة الخدمات تجارة واعدة بالنظر إلى ارتباطها بالتقدم التكنولوجي الذي يتواصل بمعدلات مذهلة , لا يمكن لتجارة الخدمات إلا أن تسايره و تواكبه . أما في الإطار الدولي , فان نظرة عامة للمبادلات الدولية تظهر أن ما قدره 30 في المائة من حجمها يتركز في قطاع الخدمات . لا غرور و الحال كذلك , من أن تشير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات كأحد ملاحق اتفاقية مراكش (الملحق 1 باء) على أن هذه التجارة تساعد على نمو الاقتصاد العالمي , و أنه بالأهمية بمكان توسيعها .

([1]) مصطفى سلامة مرجع سابق ص 208
([2]) د. محفوظ لعشب المرجع السابق ص 95

و تشمل تجارة الخدمات قطاعات : الاتصالات , و الخدمات المالية (التأمين و أسواق المال و الخدمات المصرفية) , و الأعمال المهنية (القانونية و المحاسبة) , و التشييد و البناء , و النقل , والتعليمية , و السياحة و السفر , و التوزيع و البيئة , و الخدمات الترفيهية .

الاتفاق بشان الاتصالات الأساسية

لقطاع الاتصالات الأساسية أهميته المتميزة في إطار تجارة الخدمات , بل في نطاق التجارة الدولية في مجملها . فالاتصالات الأساسية من اتصالات هاتفية و نقل للمعلومات و الخدمات للفاكس و التلكس , و أنظمة للاتصالات و خدمات للمعلومات المحمولة تبلغ ما يربو على ستمائة دولار بالنسبة لحصيلتها . إدراكا لأهمية هذا القطاع , و عملا بما ورد في ملحق اتفاق الجات بشأنه تم في جنيف عام 1997 إبرام اتفاق بشأن الاتصالات .

و لهذا الاتفاق أهميته في إبرامه بين تسعة و ستين دولة تمثل أكثر من تسعين في المائة من رقم اعمال هذه التجارة .

و يتمحور هذا الاتفاق حول وجوب فتح المجال أمام المنافسة بين الاتصالات الأساسية من خلال تراجع و اختفاء دور الامتيازات العامة في هذا النطاق . و هكذا فان على الدول أطراف الاتفاق المذكور:[1]

1-السماح اعتبارا من الفاتح من يناير 1998 لمقدمي و حائزي الاتصالات الأساسية بالنفاذ الى الأسواق المحلية للدول, و يتم منح هذه المشروعات الحق في التمتع بالمعاملة الوطنية من خلال المشاركة في رأس مال العمليات المحلية .

2-الالتزام باستمرار توفير المنافسة الحرة بين القائمين الاتصالات الأساسية الوطنيين منهم و الأجانب بشان المسائل المتعددة كالحصول على الترخيصات .

3-إنشاء جهة مستقلة لرقابة الاحترام الالتزامات المتفق عليها .و للدول تحديد نسبة المشاركة الأجنبية في هذا القطاع .

و يلاحظ اتفاق الاتصالات الأساسية بمضمونه و أثاره يعد بداية جديدة و نوعية لتحرير التجارة الدولية في أهم قطاعات الخدمات.

(1)مصطفى سلامة مرجع سابق ص 246

المطلب الثالث: اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية([1])

Agreement on trade – related intellectual property rights T.R.I.P.S.

لحقوق الملكية الفكرية أهميتها في إطار العلاقات الدولية التجارية . فالابتكار و المنافسة قرينان للتقدم الاقتصادي لأي مجتمع. و لا ريب إن من عوامل الازدهار و النمو الاقتصادي للدولة وجود نظام قانوني قوي و متكامل يكفل الحماية للمبتكرين على اختراعاتهم و للمؤلفين على مصنفاتهم , و حماية المشروعات المتنافسة من حظر التقليد أو السطو على عناصر الملكية الفكرية بوجه عام.

إن تعدد حقوق الملكية الفكرية من حقوق لكل من المؤلف و المخترع و المبتكر جعل واضعي اتفاقات التجارة العالمية يتجهون الى محاولة تأسيس نظام قانوني دولي يهدف في إطار تخفيض التشوهات و العراقيل التي تعوق التجارة الدولية , العمل على تشجيع الحماية الفعالة و الملائمة لحقوق الملكية الفكرية , من أجل ضمان ألا تصبح التدابير و الإجراءات المتخذة لإنقاذ هذه الحقوق حواجز في حد ذاتها أمام التجارة المشروعة . لذا , تم إبرام اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية

إن هذا الولوج من جانب واضعي اتفاقيات مراكش لمجال حقوق الملكية الفكرية يعد توسيعا لمجال التجارة الدولية . فمما لا شك فيه أن كلا من السلع المصنعة و الخدمات تتضمن في جوانبها حقوقا للملكية الفكرية واجبة الحماية. فالعنصر الفكري يتمثل في القيمة المضافة للمنتج و ليس لمكوناته الطبيعية . فالحماية القانونية لهذه الحقوق ضرورية في مجال الاستغلال التجاري لها . فالسلع على سبيل المثال ليست إلا نتاجا لاختراع و تصميم تحتم توفير الحماية لصاحبه . و هكذا, تصبح حقوق الملكية الفكرية واجبة الحماية في إطار العلاقات الدولية التجارية.

([1])د. جلال وفاء محمدين " الحماية القانونية للملكية الصناعية وفقا لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة', سلسلة رسائل البنك الصناعي"- الكويت 1999 ص 90

المبحث الثاني : مبادئ و أهداف المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول : مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

تنقسم مبادئ منظمة التجارة العالمية إلى مبادئ تنظيمية عامة ومبادئ منظمة لعمل المنظمة.

.1 المبادئ التنظيمية العامة ([1])

تقوم على المبادئ التالية:

أ. إقرار الدول الأعضاء في المنظمة بأن التعاون المشترك في مجال التجارة و الإقتصاد هو السبيل نحو رفع مستوى المعيشة وتوظيف العمالة ونمو القيمة الحقيقة للدخل والطلب الفعال والتوسع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات،.

ب. وجود رغبة لدى الدول الأعضاء للانضواء في ترتيبات مشتركة وتبادل المنافع وصول إلى تخفيض التعريفات والحواجز التجارية وكذا إزالة المعاملات التمييزية في العلاقات التجارية،.

ت. الإقرار بالحاجة الأكيدة للجهود الهادفة إلى ضمان تقدم الدول وخاصة الدول الأقل نموا من خلال نظام تجاري عالمي متكافئ يحقق حاجة هذه الدول إلى تنمية اقتصادياتها،.

ث. الإصرار على التمسك بالمبادئ الأساسية وإنجاز أهداف نظام التجارة متعددة الأطراف.

ج. عزم الدول على تعزيز التكامل في ظل نظام تجاري متعدد الأطراف يتجاوز الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة "الجات"

2. المبادئ المنظمة لعمل المنظمة العالمية للتجارة

تستند منظمة التجارة العالمية على نفس المبادئ التي قامت عليها الجات والتي يتطلب مراعاتها والالتزام بها من قبل الدول الأعضاء سواء عند إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف وتقديم الالتزامات أو عند تنفيذ ما أقر من اتفاقيات.

ومن المبادئ الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة التي يضفي تطبيقها في المجال الاقتصاد أو التجاري خصائص معينة نذكر مايلي:

أ.مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

و يقتضي بمنح كل طرف عضو في المنظمة فورا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى دون الحاجة إلى اتفاق جديد،.

ويرد على تطبيق هذا المبدأ عدة استثناءات:

أ.1. التكتلات الإقليمية ،أذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة تتم بين مجموع من الدول تنتمي لإقليم اقتصادي معين،يشترط للتمتع بهذا الاستثناء:

- أن يكون الهدف من إنشاء التكتل تسهيل التجارة البينية بين الدول،.

([1]) عبد المطلب عبد الحميد " الجات و اليات منظمة التجارة العالمية" – الدار الجامعية الاسكندرية 2003 ص 182

- عدم زيادة القيود المفروضة على تجارة دول التكتل مع الأطراف الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية،.

أ.2. في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات،.

أ.3. في حالة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري بين الدول النامية حتى وإن لم تكن تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد ،ويسري هذا الاستثناء على اتفاقيات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركية،.

أ.4. حماية الصناعة الناشئة للدول النامية إلى حين تتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية.

ب. مبدأ تحرير التجارة الدولية:

يعتبر تحرير التجارة الدولية الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة ، ويشترط هذا المبدأ قيام الدول من خلال المفاوضات بتخفيض القيود على وارداتها مقابل حصولها على تخفيض مماثل للقيود المفروضة على صادرتها.

ويخضع هذا المبدأ لصيغتين تأخذ الصيغة الأولى شكل التخفيض الجمركي العام والتي تم انتهاجها في جولة طوكيو(1973-1979)، أما الصيغة الثانية فتأخذ شكل التخفيض الجمركي بندا مقابل بند أو سلعة مقابل سلعة وهو ما اتبع خلال الفترة 1947-1949.

ت. مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية :

بمعنى أن التعريفية الجمركية هي الشكل الوحيد الذي تسمح به منظمة التجارة العالمية لحماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتمنع المنظمة الدول الأعضاء من استخدام القيود غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييده من خلال الحصص،.([1])

([1]) عبد المطلب عبد الحميد المرجع السابق ص 31

المطلب الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة([1])

تسعى المنظمة الى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية المتمثلة في:

- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:
- ضمان حصول البلدان النامية على حصة كافية في التجارة الدولية تتناسب و متطلبات التنمية الاقتصادية بها , من خلال تقديم مزايا خاصة و فترات انتقالية كافية لمساعدتها على التكيف مع النظام التجاري الجديد :
- توفير البيئة العالمية المناسبة و الملائمة للتنمية المستدامة و الزيادة في حجم التجارة و الاستثمار:
- إلغاء التميز في العلاقات التجارية و إزالة الحواجز الجمركية .
- زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي و ذلك بتعظيم الدخل العالمي و رفع مستويات المعيشة .
- الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية و الاستخدام الأمثل و التوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.
- توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية
- توفير الحماية للسوق الدولي من حيث إقرار معايير دولية لضبط مقاييس جودة الإنتاج. زيادة التبادل التجاري الدولي و تنظيمه على أسس وقواعد وفقا لاتفاقيات الاروغواي.

([1]) د/ محمد صفوت قابل "منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية" الدار الجامعية الاسكندرية 2008 ص 70-72

المبحث الثالث : المؤتمرات الوزارية و نظام العضوية في OMC

لقد مرت المنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها بعدة جولات ؛ علما ان المؤتمر الوزاري يشكل أعلى هرم في المنظمة ؛ والذي يجتمع مرة كل سنتين . وعقد المؤتمرات الوزارية دوريا يمكن المنظمة من تقييم ما تم اتخاذه من قرارات في المؤتمرات السابقة ؛وما مدى التزام دول الأعضاء بتنفيذ التوصيات والقرارات من جهة ؛ ومن جهة أخرى اتخاذ قرارات جديدة وفقا للمستجدات .

المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية([1])

المؤتمر الأول : انعقد بسنغافورة خلال الفترة الممتدة من 9 الى 13 ديسمبر من سنة 1996 و كان يهدف الى تقييم تطبيق اتفاقات الاروغواي على ارض الواقع ؛ وتقرر في هذا المؤتمر إنشاء ثلاث أفواج عمل فيما يتعلق المواضيع الجديدة وهي :التجارة والاستثمار ؛التجارة والمنافسة, شفافية الأسواق العامة .

المؤتمر الثاني : انعقد بمدينة جنيف السويسرية بين 18 و 20 ماي من سنة 1998؛ وتطرق إلى ثلاث اتفاقيات متعلقة بالاتصالات؛ والخدمات المالية وتكنولوجيات الإعلام.كما تم إبرام اتفاق مؤقت خاص بالتجار الإلكترونية من خلال إعفائها من رسوم الجمركية.

المؤتمر الثالث : انعقد بمدينة سياتل الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 30 نوفمبر الى 03 ديسمبر من سنة 1998 . كان المؤتمر يهدف الى محاولة تجديد معالم النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف وتقييم اداء المنظمة العالمية للتجارة خلال الخمس سنوات الماضية والتنبؤ بالمستقبل الخاص بها و تحسين البيئة الاقتصادية العالمية والمواقف المسبقة للبلدان الأعضاء المشاركة في المؤتمر والتحركات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية حال دون الوصول إلى الهدف المسطر ؛وهذا ما أدى الى فشله.

المؤتمر الرابع: انعقد المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة بالدوحة في الفترة ما بين 9 الى 14 نوفمبر من سنة 2001؛ بمشاركة كافة الدول الأعضاء والبالغ عددهم 137 دولة ؛ وكان يهدف المحاولة التضييق والقضاء على الخلاف الناشئ بين الدول الأعضاء ؛ والناتج أساسا عن تضارب مصالحها التجارية وإيجاد الحلول والترتيبات اللازمة لإنقاذ مستقبل النظام التجاري العالمي متعدد الإطراف .

وقد اسهم مؤتمر الدوحة في مناقشة بعض المواضيع التي لم تتناولها المؤتمرات بشكل كاف نذكر منها :

. المواضيع المتعلقة بدراسة علاقة الاستثمار بالتجارة

. المواضيع المتعلقة بدراسة علاقة سياسة المنافسة بالاستثمار

([1]) د. يوسف مسعداوي المرجع السابق ص 120

. المواضيع المتعلقة بالمشتريات الحكومية

. المواضيع المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

. كما ظهرت محاولات لإدراج النفط في المفاوضات التجارية

المؤتمر الخامس: انعقد في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة الممتدة ما بين 10و2003/09/14؛ ويعتبر امتداد لما خرجت به جولة الدوحة من قرارات.

الا انه من الملاحظ على هذه الجولة هو الإخفاق الذي طبعها ؛ ودلك نظرا لغياب رؤية موحدة لأهم القضايا التي تركزت حولها المفاوضات؛ ومن أهمها:

. المفاوضات في مجال الزراعي

. توسيع مجال المفاوضات الى القضايا الجديدة او قضية سنغافورة

الاستثمارات و المنافسات ...

. المعاملة الخاصة والمميزة للدولة النامية

المؤتمر الوزاري السادس: في هونج كونج عام 2005

انعقد المؤتمر الوزاري السادس بهونج كونج خلال الفترة الممتدة من 13 الى 18 ديسمبر من سنة 2005 و تم التأكيد مجددا على الإعلانات والقرارات التي تم اعتمادها في الدوحة، وكذلك القرار الذي اعتمده المجلس العام في 2004. والعزم على استكمال برنامج عمل الدوحة بالكامل، واختتام المفاوضات التي أطلقت في الدوحة بنجاح في عام 2006. والتأكيد على أهمية مركزية البعد الإنمائي في كل جانب من جوانب برنامج عمل الدوحة والالتزام لجعلها حقيقة واقعية، سواء من حيث نتائج المفاوضات بشأن النفاذ إلى الأسواق ذات الصلة بالعوائق الجمركية والغير جمركية لمختلف السلع الصناعية والزراعية. وتم التركيز على انهاء دعم الصادرات ودعم سلعة القطن.

المؤتمر الوزاري السابع: في جنيف 2009.

خصص هذا المؤتمر رسميا لمراجعة عمل منظمة الدولية وتحليل كيفية إسهامها في التخفيف من تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية. ومع أن مفاوضات جولة الدوحة لم تكن مطروحة بشكل رسمي على جدول أعمال الدورة الوزارية السابعة إلا أنها كانت المحور الذي استأثر بجل المشاورات خلال المؤتمر. اختتمت منظمة التجارة العالمية إجتماعها الوزاري السابع في جنيف بدون التأكد من إمكانية انهاء جولة الدوحة في العام 2010 كما كان محددا. وان التركيز سوف يكون على الشفافية ومناقشة مفتوحة بدلاً من التركيز على عمليات المجموعة الصغيرة والهياكل المفاوضات غير الرسمية.

المؤتمر الوزاري الثامن: في جنيف عام 2011.

عقد المؤتمر الوزاري الثامن في جنيف- سويسرا للعام 2011. وتناول المواضيع المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية،و التجارة والتنمية وجدول أعمال الدوحة للتنمية. وافق المؤتمر على انضمام روسيا و الجبل الأسود. وتم تمديد المعاملة التفضيلية الممنوحة لموردين الخدمات من الدول الاقل نموا.

المؤتمر الوزاري التاسع: في بالي 2013.([1])

صدر عن هذا المؤتمر حزمة من القرارات الوزارية بناءً على توصيات المجلس العام تركزت هذه القرارات على الملكية الفكرية، وبرنامج العمل للتجارة الالكترونية والمساعدة من أجل التجارة، ونقل التكنولوجيا. اما عن الموضوعات التي حددها الإعلان الوزاري للتفاوض ما بعد بالي، فتركزت حول تيسير التجارة والعديد من الموضوعات الأخرى حول أهمية مشاركة الدول النامية، والعمل على وضع تصور توافقي لإنهاء مفاوضات الدوحة.

المؤتمر الوزاري العاشر: في نيروبي عام 2015.

عقدت منظمة التجارة العالمية للمرة الاولى مؤتمرها الوزاري في دولة افريقية وحقق هذا المؤتمر تقدماً حيث تم اعتماد" حزمة نيروبي"، وهي سلسلة من ستة قرارات وزارية على الزراعة والقطن والقضايا ذات الصلة بالبلدان الأقل نموا. وتم احراز تقدم ملحوظ في موضوع دعم الصادرات الزراعية لكن استمر الخلاف بين الدول الأعضاء في المنظمة في شأن المسار الواجب انتهاجه بناء على جولة الدوحة التي تشهد تعثراً منذ 14 عاماً. وصب هذا المؤتمر في مصلحة الدول النامية والدول الاقل نموا.

([1]) http:// mit.gov.jo/pages/view page : aspx ? pageID=313

المطلب الثاني: نظام العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

يجب التمييز بين العضوية الأصلية وهي الدول المشاركة في وضع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(الجات) سنة 1947 و عضوية الدول بعد اتفاقية الجات والتي شاركت في المفاوضات المتعددة الأطراف؛.لقد أنشئت المنظمة العالمية للتجارة في مراكش يوم1994/04/15حيث تم التوقيع على أكبر اتفاق خاص بالتجارة من طرف 107دولة من اصل125دولة؛ ودخلت حيز التنفيذ في 1995/01/01وقد تم إجراءات الانضمام إلى هذه المنظمة في إعلان مراكش في اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ؛وهذا وفق الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الدول الراغبة في الانضمام .

وتتالى بعد ذالك انضمام بعض الدول بعد التفاوض لتصبح دولة الفيتنام العضو رقم 150 في المنظمة وهذا بتاريخ 11 جويلية 2007 ؛ليصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة الى 151 دولة لغاية 15 أكتوبر2007 و أجرت 30 دولة مفاوضات للانضمام الى المنظمة ليصل عدد الدول الأعضاء الى 164 دولة بعد انضمام دولة بأفغانستان تاريخ 29 جويلية 2016.

شروط العضوية في المنظمة العالمية ([1])

في المنظمة العالمية للتجارة هناك نوعان من العضوية:

-**عضوية أصلية** ترتبت بحكم المادة 10من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة؛ وهي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات1947,

-**عضوية بالانضمام** وهي ؛قبول الأعضاء الجدد التي تتم بشروط يتفق عليها بين المنظمة والدولة التي ترغب في الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة .

إن انضمام أي بلد إلى المنظمة يكون على مراحل وبشروط يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

-تطبيق جميع اتفاقيات المنظمة بمجرد الانضمام إليها؛بما في ذلك الإجراءات التي تتضمن منح معاملة خاصة وتفضيلية لفائدة الدول النامية واحترام القدرات الانتقالية لهذه البلدان ؛

-قبول الاتفاقيات متعددة الأطرف؛

-قبول وضع حدود سقفية للتعريفات الجمركية ؛والتعهد بعدم إجراء أي تعديل إلافي حالة التخفيض؛

-قبول مجموعة الالتزامات الخاصة بالخدمات.

([1])سلامة مصطفى " قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية" المؤسسة الجامعية القاهرة 1998 ص 20

الى جانب هده الشروط بتعين على الدول الراغبة في الانضمام القبول بالتزامات أخرى في مجالات غير تلك التي تغطيها المنظمة مثل :

- تطوير البنية الأساسية للقطاعات الزراعية و الصناعية
- تحسين مناخ الاستثمار في البلد
- إعادة النظر في الحظر المفروض على التصدير و الاستيراد و جميع ما يشكل عائق أمام حرية التبادل.
- اعتماد نظام الجودة و المواصفات العالمية للإنتاج, .
- دعم و تشجيع القطاع الخاص و تقلص دور القطاع العام إلا في الأمور الخاصة
- إعادة النظر في هيكلة الأنظمة المصرفية و النقدية , الخدمات العامة و البنى التحتية.

و تنقسم شروط عضوية المنظمة العالمية للتجارة الى شروط موضوعية وشروط شكلية .

أ- **الشروط الموضوعية** : للانضمام شروط موضوعية سياسية و تجارية تتضمن : ([1])

- أن توافق على الإعلان النهائي لجولة الاروغواي الذي صدر في مدينة مراكش المغربية في 1994/04/15 ,
- يجب على الدول التي تريد الانضمام تكييف تشريعاتها الداخلية وفقا لقانون و القواعد التجارية للمنظمة؛
- عدم التفرقة بين الدول في المعاملة التجارية ؛
- فتح اسواق هامة امام التجارة العالمية .

- تقديم تنازلات تجارية لوارداتها من خلال تخفيض الرسوم الجمركية.

ب- الشروط الشكلية:

الشروط الشكلية هي إجراءات المتبعة للدخول في المنظمة و تتمثل في مفاوضات شاقة و الالتزام بقبول جميع شروط المنظمة؛ويتم قبول العضو الجديد من خلال المؤتمر الوزاري الذي يمثل السلطة العليا في تنفيذ وظائف المنظمة الوطنية للتجارة .

ج- خطوات الانضمام:

ان الانضمام للمنظمة يقتضي المرور بثلاث مراحل هي :

المرحلة الأولى : تقدم الحكومة مذكرة للمنظمة تغطي جميع السياسات الاقتصادية و النظم التجارية التي لها صلة باتفاقية منظمة التجارة العالمية لتصبح أساسا لفحص مدى اتطابق معايير المنظمة عليها.

([1]) مصطفى سلامة " قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية" المؤسسة الجامعية القاهرة 1998 ص 22

المرحلة الثانية : الدخول في مفاوضات ثنائية مع حكومات الدول أعضاء لتأسيس الالتزامات و التنازلات الخاصة بالسلع و الخدمات لتحديد المنافع التي سيحصل عليها أعضاء المنظمة ؛و التي على أساسها سيحدد فريق العمل الشروط أساسية للانضمام.

المرحلة الثالثة: تقديم تقرير و مسودة بروتوكول الانضمام مع الجدول الزمني المتفق عليه نتيجة المفاوضات الثنائية الى المجلس الوزاري للحصول على أغلبية الثلثين لصالح الانضمام.

خلاصة الفصل

إن مجال تدخل المنظمة اتسع بشكل كبير جدا ليشمل كل نشاطات المؤسسة الاقتصادية ضمن اتفاق السلع في إطار الجات إلى اتفاق الخدمات (GATS) إلى إتفاق حول الحقوق الملكية الفكرية في جوانبها المتعلقة بالتجارة (TRIPS) إلى دور التجارة المتعلقة بالاستثمار (TRIMS) بإضافة إلى تدخلها في قطاع الزراعة وقطاع التنمية و المنتوجات و الملابس.

لقد مرت المنظمة العالمية للتجارة بعدة تحولات علما بأن المؤتمر الوزاري يشكل أعلى هرم للمنظمة و الذي يجتمع مرة كل سنتين ، ويعقد مؤتمرات دورية تمكن المنظمة من تقييم ما اتخذ من قرارات في المؤتمر السابق و مامدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ التوصيات والقرارات من جهة و اتخاذ قرارات جديدة وفقا للمستجدات من جهة أخرى.

عملت المنظمة على توطيد علاقاتها مع منظمات وهيئات الاقتصادية المتخصصة لاسيما صندوق النقد الدولي و المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وانضم ما يقارب164 دولة إليها و 29 دولة لها صفة الملاحظ منها الجزائر التي عملت على تفادي إصدار أي نصوص تشريعية تنظيمية تتعارض مع أحكام اتفاقية للمنظمة العالمية للتجارة وقيامها باصلا حات اقتصادية عميقة وذلك كله في إطار تأهبها إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثالث

تمهيد

عرفت الجزائر علاقات متعددة منذ التسعينيات مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري؛ كما عرفت علاقات كذالك مع البنك العالمي للإنشاء والتعمير في إطار التمويل و الدعم المالي والفني .إن الإصلاحات المقترحة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هي إصلاحات . تهدف الى توسيع النظام الدولي الجديد؛ يبني أساس على تحرير التجارة الخارجية في إطار عولمة الاقتصاد عن طريق إرساء قواعد السوق؛ التي تستلزم تغييرات جذرية في الاقتصاديات الدول النامية بهدف إرجاع الاستقرار للاقتصاد تم محاولة إنعاشه في مرحلة لاحقة؛ وحتى تتمكن الجزائر من تحقيق هذه الأهداف كان لابدعليها ان تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات الخارجية أصبحت تفرض نفسها على الساحة الدولية وتؤثر مباشرة عليها وأهمها العولمة الاقتصادية .في إطار هذه المستجدات والمتغيرات الحديثة للاقتصاد العالمي أصبحت الجزائر تتأثر لا محال بمحيط جديد يفرز مفارقات عديدة يجب عليها ان تتعايش معها حتى تحافظ على وجودها في عصر اشتدت فيه المنافسة الدولية .

منذ سنة 1987 بدأت الجزائر في الاتصالات الأولية في إطار الاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة قبل ان تتحول الى منظمة العالمية للتجارة في مراكش المغربية سنة 1994 الى ان جاءت سنة 1996 تدشين مرحلة الاتصال الفعلي بين الجزائر مع المنظمة وحتى يومنا هذا المفاوضات مازالت مستمرة بين الطرفين احدهما يقدم اسئلة والأخر يجيب محاولة بذالك الجزائر التخفيف من أثار السلبية على اقتصادنا ولقد مرت هذه المفاوضات بعدة مراحل طويلة وشاقة وهي مازالت مستمرة حتى الان.

المبحث الأول: مسيرة الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر

إن اعتماد الجزائر خلال العقود السابقة على البترول كمورد وحيد وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات كلها بينت ان البدائل التي كانت مطروحة في السابق مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق وهكذا ، فبعد صدمة البترول لسنة 1986 التي بينت أن الذي كان سائدا في ظل الاقتصاد الجزائري خلال المراحل السابقة هو اقتصاد قائم على الاستدانة وان الذي كان سائدا في السابق أفرز إختلالات كبيرة وضعف بنيوي وليست القضية ظرفية سرعان ما يتم استدراكها لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50 % وشرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي . وللإشارة فإن هناك مجموعة من العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني ([1]) خلال المراحل السابقة يمكن إجمالها فيما يلي :

- التبعية للخارج من حيث الغذاء والدواء
- النمو الديمغرافي الذي تجاوز النمو الاقتصادي
- الاعتماد المطلق على منتوج واحد

والملاحظ أن هذه العوامل ما تزال تطبع الاقتصاد الوطني حتى الآن وهو ما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني وتعرضه للأزمات نتيجة تأثره بعوامل خارجية. إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر تبين أنه مر بثلاثة مراحل أساسية في إطار تطبيق الجيل الأول من الإصلاح المتعلق بالتثبيت والتكييف والتعديل الهيكلي.

المطلب الأول : مراحل الإصلاحات

❖ المرحلة الأولى: مرحلة الإصلاحات المحتشمة:

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة ، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفتر ة 1989- 1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة.

وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال 1988-1991 ، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة و بفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري

([1]) الأستاذ حاكمي بوحفص " السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية" رسالة ماجستير كلية الاقتصاد – جامعة وهران 1998-1999

حيث، تحول من عجز بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991 ، ومن جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك ، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة ، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.
- الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية
- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية .
- تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات ، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة .

لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى الى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار ، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية والبناء .

وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة:

1. تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987 .
2. استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 .
3. قانون المنافسة والأسعار 1989 .
4. شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990
5. إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 .
6. إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال بأسباب اقتصادية.

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والاصطلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة ، حيث كانت الإصلاحات جزئية، ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5 % في المتوسط خلال 1986-1991

❖ المرحلة الثانية : مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح:

خلال هذه الفترة 1992-1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية ، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي ، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6 % سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1993-1992 ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية . ([1])

إن التناقض بين السياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة.

❖ المرحلة الثالثة : الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-**1998**:

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول ، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي ، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين ماي 1994 وماي 1995 ، وخلال هده الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلي اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد ([2])

برنامج الاستقرار الاقتصادي:

وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف:

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة .
- ✓ احتواء وثيرةالتضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين

([1]) الاستاذ حاكمي بوحفص المرجع السابق 1998-1999

([2])المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي 1998) ص 13

- ✓ خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا
- ✓ إعادة توازن ميزان المدفوعات .

لتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات:

- ضبط الإنفاق و تعديل الأسعار
- إنشاء آليات انتقال الى اقتصاد السوق.
- تثبيت كتلة الوظيف العمومي
- اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف
- جدولة مستحقات الديون الخارجية

وكان من نتائج هذا البرنامج:

- تراجع التضخم إلى 29 % بدلا من 40 بالمائة المتوقعة .
- تحسن احتياطات الصرف.

ورغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطيع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة ، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.

برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998: ([1])

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي:

-تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات

-تخفيض التضخم إلى 10.3 . %

-تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1995-1994 .

-التحرير التدريجي للتجارة الخارجية .

-تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات .

-وضع إطار تشريعي للخوصصة .

-ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي:

([1])فريد بن يحي " الاقتصاد الجزائري : الرهان و شروط انضمامه الى المنظمة العالمية للتجارة" دار الهدى 2009- ص 26

أ. **سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية:**

وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق:

- توسع الضريبة على القيم المضافة
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات .
- إزالة دعم الأسعار
- عقلنه نفقة التجهيز

وبهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية ، تكوين سوق القروض عن مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك.

إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة ، تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الادخار الخاص.

ب. سياسة متوسطة المدى:

سعت السلطات إلى توفير ا لوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردو ديته ، الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثاني: نتائج و انعكاسات الإصلاحات على النمو الاقتصادي

مكنت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمتعلقة بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، وتمكنت من عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل 3.8 بالمائة و تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5 بالمائة وزيادة احتياطات الصرف ، ولكن اثر هده الإصلاحات علي النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من 1987 إلي 1994 ، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 3.4% ، ونمو بمعدل 2.2% سنة 1991 في مقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود 1.1% إن هذا النمو يعكس في التسعينات يعكس لنا مدي التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي على الخارج في إطار محيط دولي غير ملائم ، وهدا النقص والضعف في الإنتاج له علاقة خلال هده الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقي ضروري لتحقيق النمو ، بالإضافة إلي تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات ، كما إن هدا النقص في الإنتاج يرجع إلي قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول ، وكدا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن ، وقد ترتب على صعوبة التحكم في هده العوامل بالإضافة إلي سوء التسيير والتنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من التسعينات حيث وصل النمو إلي (0.9%) سنة 1994 ، كما إن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو ، حيث اعتمدت الجزائر علي أولوية

جديدة عن ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل ، إن هدا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج وتقليص الاعتماد على الواردات ، ومن ثم تأثر النمو الاقتصادي من خلال هده القطاعات الواعدة ، وقد وصل معدل الاستثمار في الجزائر إلي اضعف ماكان عليه قبل 1979 بمعدل 19% سنة 1990 وهو أمر هام يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاح في تحقيق نمو حقيقي وقابل للاستمرار في المدى القصير.

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح مند 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق ، وتم احتواء الركود الاقتصادي وتحولت معدلات النمو إلى الايجابية في ظل الإصلاح لأول مرة مند سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997 بسب الظروف المناخية السيئة ،وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي ب24 بالمئة وكدا ضعف نمو القطاع الصناعي. وقد استمر هدا النمو حتى نهاية الإصلاح سنة 1998 بمعدل نمو 3.8%([1])

ورغم هذه النتائج الإيجابية للإصلاح الذي نفدت الجزائر في المجال المالي والنقدي إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا حيث ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 32 بالمائة سنة 1998و.تدهور القدرة الشرائية و ضعف وانعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال مما أدي إلي ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد و ارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش بالإضافة إلي انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصاد.

وفي الأخير تبدو في ظل الإصلاح محاور السياسة الاقتصادية غير متماسكة وتظهر التحديات والانشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ورغم جهود الإصلاح وتكاليف ذلك إلا أن الاقتصاد لم يستفيد من نتائج مقارنة بهذه التكاليف، وما يزال الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ورهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب أما من حيث النمو الاقتصادي فقد أدى الإصلاح إلي النمو في حالة الجزائر ،فبعد معدلات النمو السلبية قبل الإصلاح فقد تمكنت الجزائر بفضل هده الإصلاحات من تحقيق معدلات نمو ايجابية ومتواصلة باستثناء سنة1995 ، وقد استدام هدا النمو حتى نهاية برنامج الجيل الأول سنة 1998 حيث وصل إلي 3.8 بالمئة أما معدل النمو في الجزائر خلال92 19/1998 فيصل إلى 1.4% ، وان كان هدا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة على انه هدا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية- الواعدة بالنمو- ضعفا كبير امثل القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات.

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه إلى إن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا باس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت أثاره واضحة على إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصاد

([1]) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقارير مختلفة 1996-1997-1998

آفاق الاقتصاد الجزائري مستقبل النمو:

إن الوضعية الحالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري تتطلب حلولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد ولذلك تبدو آفاق الاقتصاد الوطني في ضوء النتائج السابقة واعدة وتتطلب:

- استغلال طاقة الإنتاج وتقليص ضياع هذه الطاقة وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي.
- تثمين المحروقات.
- تخفيف آثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة والمحرومة (الشغل – السكن)
- إقامة أجهزة أخرى لتدعيم الإنعاش الوطني والإستثمار العام والخاص الوطني والدولي.
- ضرورة ترقية أشكال المختلفة للمؤسسات والمقاولات الصغرى وكذا النشاطات التي يجب ترقيتها إلى مؤسسات.

وحين نتطلع إلى المستقبل يتبين لنا أن الإقتصاد الجزائري رغم أوجه القصور الحالية إلا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلى رهانات يمكن كسبها, خاصة وأن فترة ما بعد الإصلاح الإقتصادي فترة 1999- 2006 أعطت الكثير من ثمار السياسة الإقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية ، وإنعكاس ذلك على تحسن المؤشرات التالية:

-البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائق أصبحت الآن قابلة لتسيير ولا تشكل أي خطر على الإقتصاد الوطني.

- احتياطات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004.
- تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاح
- استدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه من خلال برنامج الإنعاش الذي يغطي الفترة 2000_2004

ويتمحور هدا البرنامج حول عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية ومن ثم توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للانتاج وحشد الادخار الوطني وبدون دلك لايمكن الحديث عن تدعيم النمو الاقتصادي واستدامته ، وقد جاء هدا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثم النمو ، بعد فشل المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش انطلاقا من فكرة : الإصلاح يؤدي إلي النمو ثم الامتداد الطبيعي وهو الإنعاش حسب معتقدات المؤسسات الدولية.

الهدف من هذا البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي عرف ضعف وتراجع خلال السنوات الأخيرة كما يهدف إلي تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للشغل

ثم برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009 وهما برنامجين طموحين هدفهما تحقيق ودعم الإصلاحات.

اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي :

أولا : مضمون اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

تحظى اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية باهتمام كبير من القيادة السياسية الجزائرية ، وقد كان هذا الاهتمام السبب في عقد العديد من اللقاءات و الاجتماعات على أعلى المستويات المختلفة بل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية بين الجزائر و أوروبا في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل وهذا بعد 17 جولة من المفاوضات ليتم التواصل إلى الاتفاق النهائي في 22 أفريل 2002 بفالينسيا ، وبذلك تصبح الجزائر البلد المتوسطي الثامن الذي أبرم اتفاقية شراكة مع الإتحاد الاوروبي ، علما ان الجزائر قد عبرت في 13 أكتوبر 1993 عن رغبتها في التفاوض مع الإتحاد الاوروبي ، من اجل إبرام اتفاق شراكة على غرار الدول العربية المتوسطية كتونس مصر و المغرب ،وقد دخل اتفاق الشراكة الجزائرية الاوروبية حيز التنفيذ يوم 01/09/2005 .

ويمثل تحرير تبادل السلع العنصر الأبرز في إطار اتفاقية شراكة ، وبنص الإتفاق الانتقالي الذي سيتيح التطبيق الفوري للشق الاقتصادي و التجاري لاتفاق الشراكة على تحرير تبادل السلع الصناعية وفقا للأحكام منظمة التجارة العالمية عبر خفض تدريجي لمعظم الرسوم الجمركية خلال فترة أقصاها 12 سنة .

ثانيا : أهداف الشراكة

تتمثل الأهداف الأساسية للشراكة في تشجيع تدفق رؤوس الأموال الخاصة من الإتحاد الأوروبي لأغراض تنموية زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية ، نقل التكنولوجيا و الخبرات و الحصول على الدعم المالي و التقني الضروري لتحديث الاقتصاد .

يقوم اتفاق الشراكة على مبدأ المعاملة بالمثل ، حيث ان الجزائر تمتنع ، مثل الإتحاد الأوروبي عن استعمال التقييد بالكمية ، وتخفض الجزائر رسومها الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية المستوردة لتصبح ملغاة تماما في نهاية الانتقالية المحددة ب 12 سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ وفيما تقلص الجزائر هذه الإعفاءات تدريجيا ، يمنح الإتحاد الأوروبي الإعفاءات الكاملة للمنتجات الصناعية الجزائرية فور بدأ العمل بالإتفاقية إن إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوربي يرسي حجر الأساس في التحرير الاقتصادي للجزائر ، فتلتزم الجزائر عبر الانضمام إلى عدد من المواصفات العالمية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني: دوافع و مراحل مفاوضات الجزائر مع OMC

المطلب الاول: دوافع الانضمام

هناك مجموعة من الدوافع التي تقف وراء رغبة الجزائر في انضمام إلى المنظمة و التي تعود في مجملها إلى التحولات التي طرأت على الخارطة الاقتصادية للعالم و التي يمكن تعداد أهمها ما يلي:

- التحول الإيديولوجي لمعظم بلدان العالم خاصة بعد زوال القطب الاشتراكي.
- استفادة الدول المستعمرة سابقا من طرف البلدان المتعاقدة مع " الجات " من تطبيق قواعد التجارية "للجات
- إن تحرير التجارة الخارجية - الذي هو من ميادىء المنظمة العالمية للتجارة- يعتبرا تكريسا لمبادىء العولمة الإقتصادية التي تعتبر ركيزة النظام الدولي الجديد
- محاولة إيجاد جو من المنافسة بين جميع المستثمرين الجزائريين
- تطوير و تحسين المنتجات المحلية ويكون ذلك من خلال احتكاك هذه الأخيرة بالمنتجات العالمية
- انضمام الجزائر إلى منظمة يجعلها تستفيد من التنازلات التي تمنحها المنظمة لأعضائها مما يعود عليها بالفائدة ويساعد المنتجين المحلين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية ،
- في حالة المنازعات المتعلقة بالعلاقات التجارية ، فإن إنضمام يمكن الجزائر من الاستفادة من قواعد التسوية التي حددتها المنظمة العالمية للتجارة ،
- سيساهم الانضمام إلى المنظمة في رسم وتوضيح الرؤية المستقبلية للجزائر من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى وصياغة سياسة اقتصادية و تجارية محكمة بالاعتماد على الموارد المتعددة للبلاد سواء كانت بشرية أو مادية

و الجزائر كباقي الدول النامية أعربت عن نيتها في الإنضمام للجات في سنة 1987 ولكنها قوبلت بالرفض بسبب غياب سياسة تجارية واضحة للجزائر آنذاك ، التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على صادرتها النفطية في ظل جهاز إنتاجي ضعيف ونقص فادح في حجم الإستثمارات . وبالرغم ان جولة الدوحة التي بدأت في نوفمبر 2001 تعثرت إلى حد كبير بعد إنهيار الإجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون بالمكسيك في سبتمبر 2003 ، إلا أن أعضاء منظمة التجارة العالمية توصلوا إلى إتفاق من شأنه أن يؤدي إلى وجود أسواق أكثر إنفتاحا للسلع و الخدمات في جويلية 2004 ،حيث ان إطار العمل المتفق عليه يشمل على:

أ - الإلغاء التام لإعلانات الصادرات الزراعية .

ب- تطبيق نظم جديدة على إئتمانات التصدير ، وللمرة الأولى ، على المؤسسات التجارية الحكومية،

ج - الإبقاء على برامج المعونة الغذائية المنضبطة التي تفي بالاحتياجات الإنسانية و الإنمائية

المطلب الثاني: مراحل المفاوضات

لقد كان وفد الجزائري المفاوض مشكلا من 70 عضو يمثلون 23 وزارة و ما سيسمح برعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للاقتصاد الجزائري و طيلة مسار المفاوضات التي توقفت مع بداية التسعينيات و استأنفت في 1996 و تحركت عام 2001 تلقت الجزائر ما يربو عن 1200 سؤالا من قبل خبراء الفوج المكلف بمتابعة انضمام الجزائر و من قبل 40 دولة اغلبها عضو في الاتحاد الأوروبي الذي يسيطر على 65%من حجم مبادلات الجزائر الخارجية .و تصل عضوية الدول اليوم في المنظمة العالمية للتجارة الى ما يفوق164 دولة الى حدود 13/10/2016

ان العضوية في المنظمة العالمية للتجارة تستلزم التفاوض مع مجموعة من البلدان الأعضاء المنظمة للحصول على تأشيرة العضوية و ذلك بعدتقديم الدولة الراغبة في الانضمام طلبات من البلدان الصناعية الكبرى و الدول التي تربطها بها علاقات تجارية تتعلق بقائمة السلع و الخدمات المطروحة للتخفيض الجمركي ؛ أو تقديم الدولة الراغبة في العضوية جدولا للسلع و الخد مات المعرضة للتخفيضات الجمركية ؛و بعد انتهاء مرحلة العروض تتوجه الدولة الى مجلس المنظمة وبحصولها على 3/2 من أصوات الأعضاء تصبح عضو في المنظمة .ان اتصال الجزائر المستقل بالمنظمة العالمية للتجارة جرى سنة 1987 في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة؛ و لكن الاتصال الفعلي لم يتم الا سنة 1996 بعد جولة اللأروغواى و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و قد جرت المفاوضات و فق المراحل التالية:

-1 .المرحلة الأولى: جرت المفاوضات الاولى المتعددة اللأ طراف سنة 1998 و أجابت الجزائر في دلك على 300 سؤال مطروح من طرف الهيأة الدولية ؛ وتتناول طبيعة الأسئلة هيكلة الاقتصاد الوطني و تطوره؛ و هو اجراء تقليدي يسمح لأعضاء المنظمة التعرف أكثر على اقتصاد الدولة التي تأمل في الأنضمام

-2 . المرحلة الثانية: تواصلت المفاوضات ستة 1999 بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية و كان على الجزائر البدأ المفاوضات الثنائية ؛ و تم تقديم مدونة تتضمن قواعد و مبادئ النظام التجاري الجزائري و اتجهت إلى تقديم الأجوبة الخاصة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء و هم الولايات المتحدة الأمريكية و اوروبا و الدين طلبوا بتوضيحات أكثر .توقفت المفاوضات فيما بعد و تزامن دلك مع بدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة الاورو متوسطية و الذي يجب التأكيد على أنه يعقد دون الإخلال بالقواعد التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة([1])

-3 .المرحلة الثالثة: بعد توقيع اتفاق الشراكة في 19/04/2002 اتجهت الجزائر الى خوض غمار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة و ابتدأت المفاوضات الثنائية التي دامت 18 شهرا تحاول الجزائر من خلالها التوفيق بين عاملين هما- :الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة و توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى

([1])http://www.memoireonline.com/06/10/3548/La-question-de-la-protection-des-droits-de-lhomme-dans-les-rapports-euro-mediterraneens.html

-4**المرحلة الرابعة**: بدأت في 28/11/2003 بجنيف بوفد جزائري يتكون من 28 عضو يمثلون الإدارات و القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعين برئاسة وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح وقد تضمن جدول الأعمال :تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية .محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة .التطرق الى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري

5المرحلة الخامسة: بدأت من أكتوبر 2004 كانت تعتبر أخر مرحلة و من المفروض أن يتم فيها الإعلان عن نهاية المفاوضات و من ثم الانضمام الجزائر الى المنظمة و يجب التأكيد على أنه من صالح الجزائر أن تختتم المفاوضات مع المنظمة قبل افتتاح دورة المفاوضات الثنائية القادمة والشروط ستكون عسيرة و مفيدة أكثر حسب ا السيد علي لبيب المدير العام للجمارك الجزائرية.

تمت مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2011 وأرسلت نسخة منها الى أمانة المنظمة في جويلية 2011 وعملت الجزائر على:

- تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار انضمام الجزائر في 2001
- عقد الاجتماع الثاني للفوج العمل في 7 فيفري 2002 .
- تقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة في 28 فيفري 2002 والمعلومات الإضافية في مارس 2002 .

كما تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية والتنظيمية تمس حقوق الملكية والإتاوات الجمروكية والحواجز التقنية للتجارة والوسائل القانونية للحماية التجارية ؛ إضافة الى محاربة الغش والقرصنة .

قدمت الجزائر برنامج اضافيا في نوفمبر 2004 يتشكل من 36 نصا قانونيا ؛17 منها متعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

انعقاد ما بين 2005 و2009 جولات جديدة للمفاوضات في اطار مجموعة العمل واجابة الجزائر عن 1640 سؤال. ويبقى 96 سؤالا في طور التسوية بعد توقف اللقاءات منذ 2010.

و كانت الحكومة الجزائرية طالبت العام 2013 بمسار عادل وغير معقد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية يأخذ بعين الاعتبار فوارق مستويات بين الدول. وتواجه الدول المرشحة للانضمام للمنظمة عدة عراقيل تتمثل أساسيا في الشروط المفروضة من قبل الدول حديثة الانضمام حيث تطالب بتنازلات أكثر مما قدمتها هي نفسها . ودعت إلى فتح حوار صريح حول مسار الانضمام باعتباره الوسيلة الأنجع للقيام بإصلاحات الاقتصادية في الدول السائرة في طريق النمو ليضمن لها الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.

و اقترحت أن يرتكز الحوار على مضاعفة برامج المساعدة التقنية قبل وبعد الانضمام وتوسيع برامج المساعدة خارج المنظمة والتعامل مع البلدان النامية والدول الأقل تقدما بإخضاعها إلى الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والمتميزة.

وكانت الدول الإفريقية بادرت بتقديم مجموعة من الاقتراحات تهدف إلى تحسين وتسهيل إجراءات مسار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لكنها رفضت من طرف الدول الأعضاء قبل أن يتم قبول قرار حول تنفيذ الخطوط التوجيهية لإتمام مسار الانضمام.

وبعد استلام الحكومة الجزائرية نسخة من هذا التقرير الحالي أعلنت استعدادها وضع نظامها التجاري بما يتطابق مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة .بشرط أن تكون الفترة الانتقالية الممنوحة معقولة تضع السلطات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هدفا أساسيا .بحثا عن إعطاء جرعة نوعية للاقتصاد الوطني .ولمح بختي بلعايب .العائد إلى وزارة التجارة بعد16سنة .في ظهور إعلامي له منذ تعيينه ،أن من أولوياته تحقيق الانضمام المنظمة بعيدا عن منطق التنازلات الذي تتعامل به الكثير من الدول الأعضاء ،وبخاصة الأوروبية منها ،على شاكلة التخلي عن التسعير المزدوج للطاقة في الأسواق المحلية والدولية ،وتحرير قطاع الخدمات .ورغم مرور24سنة على إيداع أول طلب بالانضمام ، إلا أنه بقي يراوح مكانه ،حسب الوزير ، كما لم تفلح إيعاز الرؤساء الشاذلي وزروال وبوتفليقة في تحريكه، بدليل استهلاكه قوافل من الوزراء والإطارات ومئات الاجتماعات داخل وخارج الوطن.([1])

ويبدو تجسيد هذه الخطوة مهمة ليست سهلة ،لأسباب موضوعية تتعلق بقدرة المفاوضين الجزائريين على فهم أسئلة نظرائهم الأجانب ،وصياغة أجوبة مفهومة ومقنعة ،لاسيما فيما يتعلق بالمقاييس والمواصفات التجارية والإجراءات الصحية ورخص الاستيراد والأهم وضوح ومصداقية القوانين والتشريعات واستقرارها

وأكد بن بادة"أن الجزائر أثبتت لشركاتها مدى جدية مسعاها وأنها تريد فعلا تحقيق هذا لمسار ولهذا السبب نأمل أن تكون نتائج هذا اللقاء إيجابية وأن يسمح للجزائر بتحقيق تقدم ملموسا" ، مشيرا إلى أن الجزائر ردت بارتياح على كل طلبات أمانة المنظمة العالمية للتجارة أو شركائها وهي مستعدة الاستجابة لأي طلب أخر بهدف إحراز تقدم في ملفها ومعلوم أن الجزائر لا زالت تواجه عراقيل عديدة لاسيما في قطاعات الطاقة والمالية والاستثمار والثقافة

أكد الأمين العام بوزارة التجارة الجزائرية نور الدين زايت، أن الولايات المتحدة الأمريكية جددت التزامها بمرافقة الجزائر في مسار الانضمام إلى لعالمية للتجارة ، من خلال وعدها بتقديم الدعم والمساعدة خلال الجولة الثالثة عشر من المفاوضات مع هذه المنظمة

وأكد نور الدين زايت ،أن الجزائر قد استكملت كل الأجوبة على أكثر من مئة سؤال تلقته من طرف الولايات المتحدة في إطار الدورة الرابعة لمفاوضات الجزائرية الأمريكية حول اتفاق الإطار الخاص بالتجارة والاستثمار المنعقدة في واشنطن ،موضحا أنه "على الجزائر تذليل كل العقبات الإدارية لاسيما الجمركية منها لتيسير عمليات الاستيراد"، وقال إن الجزائر بحاجة إلى جهود اكبر لأنها حاليا لا تتوفر على الإمكانية التي تجعلهافي وضعية تنافسية

([1])جريدة الخبر – أوت 2015

وفي إطار هذه المفاوضات، تطرق الجانب الأمريكي إلى القرار اتخذته الجزائر بشأن منع استيراد الأدوية ، معتبرا إياه إجراء متنافيا مع مبدأ التبادل الحر، بينما اعتبره الطرف الجزائري إجراء يرمي إلى حماية الصناعة الصيدلانية الناشئة في البلد مشيرا إلى أن هذه المسألة مازالت عالقة

ويرى المحلل الاقتصادي ورئيس النادي الاقتصادي الجزائري عبد القادر سماري أن قرار الحكومة الجزائرية بتمسكها بحماية لصناعة الصيدلانية المحلية قرارا سياديا،وأن ملاحظات الولايات مؤخرا حول استيراد الجزائر للأدوية نابع من معرفتها بقدرات الجزائر فيما يتعلق بإنتاج الأدوية ورغبة الجزائر دخول سوق الأدوية بقوة كما كانت عليه سابقا.

من جانبها أكدت الأمنية العامة بوزارة الصناعة والمناجم ربيعية خرفي، أن الدورة الرابعة للمفاوضات الجزائرية الأمريكية حول اتفاق الإطار الخاص بالتجارة والاستثمار، قد شكلت فرصة لعرض التقدم المحقق في مجال تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

المبحث الثالث: الآثار المتوقعة جراء الانضمام: المكاسب و العقبات

إن انضمام الجزائر للمنظمة ،سيترك أثار ا مختلفة على الاقتصاد الجزائري سلبية وإيجابية ، وسوف تتأثر حركة التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الوردات وستكون المنافسة شديدة على المنتجات و السلع الجزائرية و لقد باشرت الجزائر سلسة من الإصلاحات الاقتصادية و التي تتلاءم إلى حد كبير يصل إلى 90% مع القواعد المعدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول : الآثار المرتقبة جراء الانضمام الى OMC ([1])

وفي اعتقادنا فإن أهم الاثار التي يمكن أن تمس الجزائر من وراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة نبرزها من خلال النقاط التالية:

1- **القيود الفنية على التجارة** : تتعلق بالقيود التى تتخذ طابعا أمنيا أو صحيا أو بيئيا وقد حددت المنظمة ذلك في 15مادة و3ملاحق .وإن الدول المتعاقدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مجبرة على الالتزام بمواصفات محددة في إطار علاقة المنظمة العالمية للتجارة بمنظمة المقاييس الدولية والتى تخص مواصفات السلع والخدمات ومن المعلوم أن الجزائر لا تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها.

وتشمل هذه المواصفات :

- الجودة
- أنظمة إدارة البيئة
- مواصفات المواد الأولية
- المواد المصنعة
- مواد التعبئة والتغليف

إذا جئنا إلى مقارنة بسيطة نجد أن التقدم في مجال المواصفات بالنسبة للدول المتقدمة حدث في فترة تمتد عبر قرن من الزمن ’وهو ما يوضح لنا الصعوبة التى ستواجهها الجزائر في اختصار هذا الزمن في بضع عقود فقط .لا يمكن اليوم لأية مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مثل هذه المواصفات ويمكن الاستدلال بقول أحد الخبراء المكلفين بتطبيق هذه الاتفاقيات حين قال:"إن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها, وخاصة السلع الغذائية والنسيجية والصناعية بصور عامة.وتقوم السوق الأوروبية بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة وهو ما ينعكس على الصناعة العربية التى لابد أن تواجه تلك التطورات "هذا يقودنا إلى القول أن الجزائر مجبرة إن أرادت الاستفادة من الانفتاح

(1) http://www.univ-chlef.dz/RENAF/la_revue_N_2.htm

العالمي أن تنتج سلعا ذات جودة وفق المواصفات الدولية ببذل مجهود استثماري وبحثي كبير .مع عدم إغفال أن الدول المتقدمة تصدر المزيد من المواصفات غير المعروفة اليوم.

2- **حقوق الملكية الفكرية:** تحكمها 73 مادة و قد جاءت مكملة لاتفاقية باريس سنة 1967 المتضمنة حقوق الملكية الصناعية و اتفاقية بارن سنة 1971 الخاصة بحقوق التأليف . و تبقى الاتفاقية على منح الأعضاء نفس المعاملة التي تمنحها لمواطنيها فيما يخص حقوق الملكية الفكرية و تتعلق ب:

- ضمان حقوق الملكية الفكرية و نطاق استخدامها
- براءة الاختراع
- الرسومات الطبوغرافية
- حماية المعلومات السرية
- الرقابة على الممارسات غير التنافسية

الملاحظ ان هذا الجانب يهم كثيرا الدول الأعضاء المفاوضة للجزائر و خاصة ما تعلق منها بظاهرة تقليد المنتجات و تعد من بين الالتزامات التي يضمن الاستجابة لها للوصول الى العضوية . و قد تمت مناقشة هذه القضية بين الجزائر و هذه الدول بتاريخ 02/12/2003 أين طلبت الدول المفاوضة للجزائر من هذه الأخيرة حماية علاماتها و تقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات و بالطبع ستكون عبارة عن قوانين و أفعال تؤكد ذلك. هذا من الناحية القانونية, و لكن الواقع يطرح صعوبة كبيرة في الحد من الظاهرة و هو ما يؤكده مفتشو الجمارك اذ أنه لا يمكن في كثير من الحالات التميز بين المقلد و الأصلي و غياب الآليات المنظمة و الفعالة لمحاربة هذه الظاهرة .كل هذا سيلقي على الجزائر مسؤولية تحقيق مستوى عالي في القوانين و الآليات التي بإمكانها الحد من الظاهرة و طمأنة الدول المفاوضة , و خاصة استصدار قوانين صارمة تقمع التعدي على حقوق الملكية الفكرية و المثال الواضح هو التأخر في انضمام الصين الى المنظمة نتيجة الإصرار الأمريكي على تقديم الصين الدليل القانوني و العملي في محاربة ظاهرة التقليد التي أضرت بالشركات الأمريكية . ان أثر هذه الاتفاقيات سيكون واضحا على الجزائر في مجموعة من الصناعات الدوائية , الغذائية , الكيماوية , الالكترونية , ... الخ و يمكن تبيان ذلك من جانبين:

- ✓ **الجانب السلبي:** تحميل الصناعة الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية . بموجب هذه القوانين و حضر التقليد
- صعوبة نقل التكنولوجيا و براءات الاختراع المبتكرة بشكل كبير في الدول المتقدمة و هو ما يزيد من تكاليف استعمالها بالنسبة للجزائر
- الاحتكار و التحكم الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا و الاختراعات و قيمتها المادية– .

- ✓ **الجانب الايجابي :** و يكمن في حالة وجود براءات اختراع أن يحميها و يحمي التقنيات الصناعية و الخدمية في حال تواجدها و من المعلوم أن هناك اختراعات جزائرية استغلت في الخارج .
- قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي نتيجة التشريعات التي تحمي الإبداعات و الابتكارات و هو شرط أساسي بالنسبة لشروط جذب الاستثمار

3 - الصناعات الدوائية: ان التركيز على قطاع مثل هذا جاء بالنظر أهميته و تناميه في الجزائر اذ أصبحت منتجاته تغطي 60 بالمائة من السوق المحلي و كذا إمكانيات التصدير المتاحة له, و ذكرنا سابقا ان تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ستكون له أثار على هذا القطاع فيما يتعلق ببراءات الاختراع و ما ينجز عنه من ارتفاع لأسعار المنتجات الدوائية و هو ما يكلف ميزانية الدولة مبالغ ضخمة .لقد بذلت الدول النامية جهودا في سبيل تعديل الاتفاق الذي لا يخدمها و هو ما أمكن من ضمان و توفير أدوية بأسعار أقل , ما تقرر في المؤتمر الوزاري بالدوحة في نوفمبر 2001 و الذي أقر تغييرات قانونية في اتفاقية تريبس اتفاقية الملكية الفكرية , و التي سمحت للدول النامية الأعضاء العالمية للتجارة بالحصول على براءات اختراع لإنتاج أدوية محمية ببراءات الاختراع لعلاج حالات أمراض الايدز و السل و الملاريا و غيرها من الأوبئة دون الحصول على موافقة مالك البراءة الأصلي.

و رغم ذلك فان تطبيق هده البنود يبقى صعبا خاصة في ظل دول لها من القدرة و القوة القانونية و الصناعية و الانتاجية التي تجعلها تتجاوز هذه الامتيازات المحدودة , و هو ما يحتم ضرورة تأهيل القطاع لمواجهة ذلك خاصة من خلال الشراكة الدولية المدروسة و البحث عن الأسواق الجديدة و الاهتمام بالسوق المحلية , من خلال خطة تسويقية تضمن استهلاك الدواء الوطني و هو ما يعني العمل على ايجاد نظام جودة للمنتجات الدوائية الوطنية.

4 . الصناعات الوليدة : لعل هذا القطاع هو الذي سيتأثر, و سيتضرر اذا ما لم يكن الاتفاق حازما لحمايته من المنافسة الدولية , الى حين الوقوف و القدرة على مواجهة الشركات الأخرى , اذ ان الصناعة الجزائرية هي صناعة وليدة , و لم تتعود؛ ولا تمتلك الآليات التي تسمح لها بالمنافسة الكاملة؛ خاصة مع ما مرت به من مراحل إصلاح متتالية . و كما لا يخفى علينا فان رفع الحماية سيخفض من معدل التصنيع؛ وسيظهر خطر الشركات المتعددة الجنسيات على مثل هذه الصناعات.

وتؤكد التجارب العلمية السابقة للتجربة الجزائرية في مجال المبادلات التجارية كتجربة اليابان والولايات المتحدة والدول الغربية بينت خطورة الحرية التجارية المفرطة للاسواق امام المنتجات الاجنبية وابرزت دور واهمية الحماية الظرفية لصناعاتها الناشئة"([1]). ومثال ذلك ما يقوم به اليابان بوسائل حماية غير تقليدية لمواجهة الدول المتقدمة الاخرى.

([1])بفة شريف " المنظمة العالمية للتجارة و الاقتصاد الجزائري " مجلة بحوث اقتصادية عربية . مصر 2000 ص 89

5. **اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:** تعتمد هذه الاتفاقية على مبداين:

- **المعاملة** الوطنية للمستثمر الأجنبي بمنحه امتياز المستثمر الوطني؛
- الشفافية والوضوح والإعلان على تدابير الاستثمار التي لا تتعارض مع الالتزام الأول وإلغاء كافة القيود الكمية؛ وللمستثمر في هذه الاتفاقية الحق في استيراد مستلزمات الإنتاج دون قيود في تصدير منتوج او تحديد حصة للسوق المحلي.

يتمثل اثر الاتفاق حول إجراءات الاستثمار في جانبين:

الجانب الأول:

. وجود إمكانيات استثمار خصبة في الجزائر وتوفرها على إمكانيات الإنتاج؛

وجود سوق استهلاكي كبير؛

. إمكانيات الشراكة مع رأس المال الوطني.

وهنا يمكننا ان نبدي ملاحظة مهمة وهي ضرورة خروج الجزائر من الاعتماد على الاستثمارات في الميدان البترولي والتي بلغت حسب الأستاذ سيد علي بوكرامي سنة2003 حدود 2.5 مليار دولار؛ وهو مبلغ له دلالته الهامة ولكن مقابل ذلك هناك ضعفا في الاستثمار المنتج من غير المحروقات.

الجانب الثاني:

قد تضعف امكانيات الكبيرة لشركات العالمية القطاع الوطني وتخرج الصناعة الجزائرية من السوق؛ وهذا لقدرة الشركات العالمية على تحمل الخسارة الانتقالية ومن ثم فرض نفسها في السوق؛ وهو ما يستدعى وضع قواعد تحديد مجالات الاستثمار مع التقييد باتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛ وهو تحدي كبير يمكن استغلال الاستثناءات الممنوحة.

6. **الزراعة والتدابير الصحة والصحة الحيوانية والنباتية:** مضمون هذه التفاقية هو:

إن الوصول إلى الأسواق بخفض التعريفات الجمركية؛

. خفض الدعم وتحويل القيود غير التعريفية؛

. اتخاذ إجراءات السلامة الصحية؛

. تحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنبات.

إن أثر هذه الإتفاقية يظهر من خلال بعض الصناعات كصناعات الغذائية المعتمدة على المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ومثل ما هو معروف ان الجزائر:

. تستورد كميات معتبرة من الأغذية تصل سنويا الى حدود3 مليار دولار تقريبا؛

. تعتمد كثيرا من الصناعات صناعة الحبوب؛ الزيوت النباتية الألبان؛ السكر...على استيراد مداخلتها الغذائية الأولية من الخارج؛

. تدعيم الدول المتقدمة للصادرات الزراعية للمنتجين سيضر بالمنتجين في العالم الثالث؛ وهو ما يعيق صادرات الجزائر من المزروعات وانخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ويقدر البنك الدولي الإعانات التي تقدمها الدولة المتقدمة لمزارعيها الى مليون دولار في اليوم الواحد؛ ويضيف ان إلغاء هذه الإعانات يعود على الدولة النامية بفائدة تصل الى 1.5 تريليون دولار سنويا.

إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يلزمها بان تعمل على تحويل القيود الكمية المفروضة على الصادرات الزراعية إلى قيود تعريفية ؛ ثم تقليص هذه الأخيرة في مدة قدرها 10 سنوات بمعدل25 بالمئة ولكن الاتفاق التفضيلي الذي أمضته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي سيسمح لها بان لا يبدأ سريان التحولات إلا بعد الإتفاق ؛ و ما ستتأثر به هو اتساع رقعة المنافسة الدولية بسبب انفتاح الأسواق أمام المنتجات الزراعية للدولة غير المنتمية لتلك الاتفاقات.

والنتيجة أن الأثر الزراعي سيفوق أثره السلبي الايجابيات القليلة المنتظرة ويعود ذلك إلى إن الجزائر مستورد صافي للمنتجات؛ وكذا إمكانياتها وقدرتها الإنتاجية والتكنولوجيا الضعيفة مثلها مثل الدول العربية الأخرى التي يقدر مجمل صادراتها7 مليار دولار اي 1 بالمئة من الصادرات العالمية.

إن الإحصائيات تشير الى النسبة الضعيفة التي يشارك بها القطاع الزراعي في تغطية الواردات الوطنية وهي النسبة التي قدرتها المنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بما لا يفوق 4 بالمئة.

يظهر من خلال هذه المعطيات التأثير السلبي على القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية وذلك نظرا لتحكم المصدرين الأجانب في أسعار هذه المواد وهوا ما يؤثر على تكلفة الإنتاج كمقياس رئيسى للمنافسة؛ كما يمكن ان يمتد التأثير إلى العمالة التي ستواجه خطر البطالة في حال عدم قدرة المؤسسات على المنافسة.

7. المنسوجات والملابس: تعتبر من أكبر الاتفاقيات في إطار المنظمة و كان مقررا العمل بها ابتداء من 2005 أين ستخضع هذه التجارة لأحكام المنظمة العالمية؛ ويتم الإلغاء النهائي للحصص في عام 2005. بالنسبة للجزائر يتمحور اثر الاتفاقية في زاويتين:

الزاوية الأولى: إيجاد سوق لتصريف المنتجات المحلية لبلدان العالم الثالث والجزائر من ضمنها إمكانيات وأفضلية نسبية في هذه المنتجات؛

الزاوية الثانية: وجود أفضلية تنافسية لدول العالم الثالث في هذا النوع وكذا التطور الغربي في تخفيض تكاليف إنتاج هذه المنتجات مستقبلا. كما ان هذا القطاع يشغل عدد كبير من العمالة على غرار الكثير من الدول النامية وان أصيب بنكسة سيؤدي الى ارتفاع البطالة.

تمنح المنظمة العالمية لتجارة في هذا السياق استثناءات لدول العالم الثالث وجب استغلالها وكذا تأهيل المؤسسات الوطنية للوصول إلى مستوى تحكم جيد في حدود2005. ومن المعلوم أن الجزائر لها قطاع نسيج كان من الممكن ان وجد التأهيل اللازم ان يساهم في تنويع هيكل الصادرات.

تتطلب الآثار المرتقبة لهذه الاتفاقية من الجزائر ان تعمل على تحسيس العاملين في هذا القطاع من رجال اعمال وصناعيين والقيام بدراسات إحصائية ميدانية تسمح بمعرفة الآثار المتوقعة ومن ثم إعداد إستراتيجية لمواجهة السلبي منها واستثمار ايجابياتها.

8. **المشتريات الحكومية:** وفقا لما جاءت به اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فان سيتم فتح المجال للمنتجين والمصدرين الأجانب للمشاركة في مناقصات الحصول على العقود ما يعني تجريد المؤسسات الجزائرية من الأفضلية التي كان يعطيها:

- امتياز التعاقد؛
- الحماية من المنافسة الأجنبية.

9. **تراخيص الاستيراد:** إن آثار هذه الاتفاقية يمكن إجمالها في مجموع النقاط التالية:

- زيادة المنافسة الأجنبية للمؤسسات الوطنية و هدا طبقا لما نصت عليه الاتفاقية من خلال ضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات و تغير أنظمة الاستيراد لتتلاءم و الاتفاقية.

- ترقب خروج الكثير من المنتجين من السوق لعدم مطابقتهم مقاييس الجودة العالمية

10 . **الإغراق والأسواق المحلية:** قد تؤدي ظاهرة الإغراق الى إضعاف المنتجات المحلية و من ثم المؤسسات الوطنية خاصة من قبل دول لها إمكانيات للتهرب القانوني من تثبيت ممارستها للاغراق و كما نعرف فإن تثبيت الإغراق من الصعوبة بمكان و يتطلب مجهودا دوليا و عملا تقنيا كبيرا .و لقد وضعت اتفاقات تسمح للدولة العضو و ضع تشريعات قانونية تسمح لها حماية صناعاتها الوطنية فى حال ثبوت وجود إغراق من السلع الأجنبية

رغم دلك فإن الدول المتقدمة لا تكف عن هده الأساليب و الدعم الذي تقدمه إلى صناعاتها و في دلك يقول روبرت لورانس الباحث الاقتصادي بمعهد ماسا شوستس "على خلاف الحال في الولايات المتحدة فإن لدى كل من اليابان و أوروبا برامج واسعة النطاق ترمي الى تحسين الأداء التجاري و مادامت اليابان و غيرها من البلدان تساعد الشركات التي تنتج سلعا تستوردها الولايات المتحدة مثل المنسوجات و الصلب ؛ فإن الأرجح أن تحقق الولايات المتحدة كسبا من وراء دلك و لكن الولايات الولايات المتحدة بدأت تتضرر عندما شرعت البلدان في تقديم منتجات تتنافس مع صادرات الولايات المتحدة مثل الطائرات و الأقمار الصناعية و الحاسبات الألية . و لشك في ان استهداف صناعات معينة من جانب البلدان الأجنبية قد أخد بعين الجد عندما أصبحت تلك الصناعات تتنافس مع الولايات المتحدة

11 .المعونة الفنية:يمكن أن يكون لهذا الجانب أهمية بالغة إذا ما أحسنت الجزائر استغلال دلك من خلال المعونات الفنية التي توفرها المنظمة بتدريب مسؤولين و رجال الأعمال و تمكينهم من فهم القواعد و الإجراءات المعقدة المتعلقة بتطبيق الاتفاقات ؛ و لا يخفي أن فريق المفاوض الجزائري بقيادة وزير التجارة سوف تكون له استفادة و أهمية من خلال جولات المفاوضات التي ستتبعها عمليات تدريب أخرى للقائمين على الملف و خاصة رجال الأعمال و المصدرين الجزائريين الدين هم بحاجة إلى فهم الإجراءات حتى يتمكنوا من المنافسة و دخول الأسواق

12 . **تجارة الخدمات** : تدل الأرقام على الأهمية التي أصبح يحتلها هدا القطاع خاصة في اقتصاديات البلدان المتقدمة ؛ و هو ما أدى هده الدول إلى العمل على إدخال بند جديد في اتفاقيات المنظمة غداة انتهاء جولة الأوروغواى خاصة بالنسبة لدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا و اليابان و الدول الصناعية الأخرى فقد بلغ حجم التجارة العالمية من الخدمات عام 2000 ما يفوق 1415 مليار دولار أي خمس التجارة العالمية الكلية و هده النسبة تعد اقل من الحقيقة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار العمليات التي تجري داخل الدولة بين الشركات الأجنبية و الشركات المحلية و تستحوذ كل من الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي و اليابان و كندا على 939 مليار دولار أي 3/2 صادرات العالم منها؛ و هي نفس الأهمية التي تجدها في الاستيراد . و بالمقابل لا تتجاوز صادرات البلدان الأفريقية 30مليار دولار و هي تمثل 2.1% من صادرات الخدمات العالمية. و الواردات تقدر ب2.7 % أي ما مجموعة 38 مليار دولار وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة الأخرى.

ومن المعروف أن تجارة الخدمات في بدايتها و هو ما نص عليه الاتفاق الذي و ضع الإطار و ترك الاتفاق النهائي بالتدريج في السنوات المقبلة و تشمل الخدمات في الجزائر

- التحويلات بدون مقابل و التي تتمثل في مداخيل العمال المقيمين بالخارج
- السياحة
- مداخيل الاستثمار

إذا كانت اتفاقية الخدمات تمنع على الدول بأن تقيد من دخول التحويلات من العمال بالخارج إلى الجزائر إلا أن النسبة الضعيفة التي يحولها مقارنة ببلدان أخرى كتونس و المغرب تجعل من هدا البند أثرا ضعيفا.

أما السياحة فالجزائر لها من التنوع الثقافي و البيئي و الطبيعي الذي يمكنها من استقطاب السياح و سيكون لها مستقبل إذا ما اعتمدت استراتيجية طويلة المدى و أعطيت الأولوية لذلك ؛ ففي بلدان كتونس والمغرب أصبحت تجارة الخدمات تحقق فائضا؛ و لا يخفى علينا عدد الجزائريين اللذين يذهبون سنويا للسياحة في هذه البلدان دون أن يستقطبوا محليا.

المطلب الثاني: مكاسب و عقبات الانضمام الى OMC

الفرع الاول : سلبيات عقبات الانضمام

إن العوامل السياسية الاقتصادية الداخلية تشكل حاليا ثغرات وعقبات أمام تجاوز الرهانات التي ستواجهها الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ومن اهم العوائق التي وجهتها أثناء المفواضات ما يلي:

- عدم عضوية الجزائر في الاتفاقيات العامة للتجارة و التعريفات الجمركية "الجات " حرمها من المساهمة بشكل فعال وكامل في دورة الاروغواي (1986-1994) وعليه فإن الجزائر لم تساهم في تحديد الأولويات الجديدة التي تسير العلاقات الدولية .
- انعكاسات إستراتيجية إحلال الواردات على العلاقات التجارية للجزائر على رأسها تقليص حصة الصادرات خارج نطاق المحروقات في إطار التجارة الخارجية لبلدنا ، و اعتبار المحروقات كمحرك للتنمية الوطنية وكمصدر لوسائل الدفع الخارجي وركيزة القدرة الشرائية للدينار .
- رغم المحاولات التي قامت بها الجزائر من اجل الانضمام، إلا أنها لم تتمكن من ذلك لعدم تحرير تجارتها الخارجية وضعف صادرتها خارج المحروقات التي لم تتجاوز حدود 2% من قيمة الصادرات الإجمالية لسنة 2005
- زيادة المنافسة على المنتجات الجزائرية في السوق العالمية مما سيؤدي إلى انخفاض الكميات المصدرة و انعكاسها على المؤسسات المنتجة .
- إن إلغاء الدعم الحكومي الموجه لعدد من الصناعات التي يصدر إنتاجها للخارج من شأنه أن يلحق الضرر بالقطاعات المستفيدة منه ،وسيؤدي ذلك إلى رفع أسعار السلع الأخرى المنافسة لها وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض حجم صادراتها

الفرع الثاني : مكاسب الانضمام

مثلما أن لهذا الانضمام سلبيات فإن له أيضا انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني يمكن إيجاز أهمها ما يلي :

- يتيح هذا الانضمام للجزائر فرص أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية .
- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون إلا أداة إضافية لانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق ،
- وضع سياسة اقتصادية وتجارية إستراتيجية تنموية بعيدة المدى ،معتمدة على قدرتها الذاتية بالدرجة الأولى ،ومطابقة لشروط و التزامات الانضمام
- تعتبر العضوية في منظمة التجارة العالمية حافزا قويا للصناعات الجزائرية لتطوير أساليب إنتاجها و التزامها بالمواصفات و المقاييس العالمية بحيث تصبح سلعا منافسة من ناحية السعر و الجودة ، وهذا ما سيؤدي إلى تنمية طاقاتنا التصديرية .
- الاستفادة من مزايا التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية خاصة تلك المتعلقة بتسهيلات الإقراض من المؤسسات المالية و النقدية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي
- تبني نظام جمركي يوافق مفاهيم و قواعد اقتصاد الحر
- إن تحرير الاقتصاد الجزائري وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للدخول إلى سوق الجزائر من شأنه ان يدفع عملية الاستثمار إلى الزيادة و النمو مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد الوطني من خلال تنوع صناعاته سواء لتلبية الاحتياجات المحلية أو لزيادة الصادرات منها إلى الأسواق الخارجية .
- دخول الاستثمارات الأجنبية إلى سوق الجزائري سوف تجلب معها الأساليب الإنتاجية المتقدمة ونقل التكنولوجيا وتوطينها مما سيتيح للصادرات الجزائرية مزيدا من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية
- للدول الأعضاء إمكانية الاستعانة بآلية فض النزاعات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم التجارية
- ضمان مناخ تجاري آمن يتميز بقابلية التنبؤ به و إضفاء اليقين على العلاقات التجارية بين الأعضاء
- إن الانضمام المترقب للجزائر إلى المنظمة لا يتعارض مع أي اتفاق يبرم مع الدول العربية مما سينعكس على زيادة الصادرات الجزائرية إلى الأسواق العربية ، وفي هذا الإطار أبدت الجزائر عن رغبتها في الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية خلال الدورة التاسعة و الستين للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي المنعقدة بالقاهرة في فيفري 2002 وتم اعتماد التصديق على اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من قبل مجلس الوزراء المنعقدة في 08/02/2003 كما صادقت الجزائر على الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 03/08/2004

وفيما يخص مطابقة التشريع الجزائري مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حول 12 نصا قانونيا ، ثم إعدادها ومرجعيتها ،تمت المصادقة على 11 نصا ،ولم يبقى سوى النص الخاص بالتنوع النباتي

إن الجزائر حاليا تستعد للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الشراكة مع دول الإتحاد الأوربي و الدول العربية وحتى مع دول شمال أمريكا ،وكنتيجة لكل ذلك وللتخفيف من هذه الآثار لابد من إعداد خطة وطنية شاملة لتطوير المنتجات الجزائرية وتحسين نوعيتها وجودتها وتخفيض تكاليف إنتاجها.

خلاصة الفصل

قطعت الجزائر شوطا هاما في مسار الإصلاحات الاقتصادية فعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة ليست هدفا بحد ذاته بل وسيلة من وسائل لتحديث نظامنا الاقتصادي و التجاري والتطوير التشريعي الذي يرعى الاستثمار و التجارة و الإنتاج و تحقيق الإصلاح الضريبي و المالي و الإداري.

و بالنظر إلى نصيب الجزائر المتواضع من الصادرات العالمية معظمها منتجات أولية على الأخص البترول ، يعد داعيا للتركيز على إجراء إصلاحات داخلية واسعة النطاق فى الآجال القصيرة و المتوسطة ، والاستفادة من تحرير التجارة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف ، وتوفير السبل الاقتصادية و القانونية لمؤسساتها لتحقيق طموحها وبالتالي توفير فرص نجاح كل الرهانات الاقتصادية لتأكيد صمودها داخل المنظمة العالمية لتجارة .

الخاتمـــة

الخاتمة

مع بداية جولة أوروغواي سنة 1986 و التي امتدت الى سنة 1994 و التي استقرت على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC في جانفي 1995 و أصبحت بذلك المظلة التي تنطوي تحتها جميع اتفاقات الجات و الاتفاقيات الجديدة التي تشمل كل ماله علاقة بالتجارة , السلع و الخدمات و الاستثمار و حقوق الملكية الفكرية بالاضافة الى اتفاقيات ذات علاقة بالتجارة : نظام الجمارك و المواصفات و المقاييس تزايد اهتمام الدول النامية و منها العربية بالانضمام إلى هذه المنظمة.

و رغم زيادة الانفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر تأهبا لضرورة الإندماج في الإقتصاد العالمي إلا أن الجزائر لم تنظم إلى اتفاقيات الجات و يرجع ذلك أساسا إلى عدم تنوع الصادرات الجزائرية و المتمثلة في سلعة واحدة و هي النفط الخام و الذي يقع خارج الإتفاقية و لا يحتاج إلى اتفاقيات أو بروتوكولات لنفاذه في الأسواق الدولية و تتحكم في تسويقه تعليمات منظمة أوبيك

إن تأخر بلادنا في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد تسبب في عدم استفادتها من الفترة الانتقالية الممنوحة لمدة خمس 5 سنوات للدول التي هي في طريق النمو من أجل تعديل تشريعاتها الداخلية لتنسجم مع المنظمة العالمية للتجارة. و لقد استفادت عدة دول من ذاك الإمتياز ومنها الدول المجاورة كتونس و المغرب و مصر ومن تم تجاوزت عقبة المطابقة مع أحكام المنظمة و الأنماط الداخلية بكل سهولة.

و تحسبا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد أدخل المشرع الجزائري تعديلات هامة و تقديم مجهود تشريعي يمس مختلف القوانين (أوامر رئاسية , تعليمات , لوائح تنظيمية ....الخ) عملت الجزائر لتجعلها منسجمة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة و ذلك على الرغم من أنها في وضعية المراقب و تنتظر الانضمام النهائي إلى المنظمة و هكذا و بعد القرار السياسي الذي اتخذته الجزائر في إتباع الإجراءات من أجل الدخول في مفاوضات مع المنظمة قدمت مذكرة حول نظام التجارة الخارجية إلى أمانة المنظمة العالمية للتجارة سنة 1997 , تلك المذكرة أظهرت حوالي 500 سؤال صدرت أساسا عن الدول التي تربطها علاقات تجارية هامة مع الجزائر مثل الاتحاد الأوربي, USA, اليابان, و استراليا و أجابت الجزائر عن تلك الأسئلة قبل الجلسة الأولى للمفاوضات التي جرت في أفريل 1998 بجنيف و محاولة الجزائر بذلك التوفيق بين عاملين هما :

- توفير وسائل الحفاظ على المصلحة العامة من جهة.
- التخفيف من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني جراء الانضمام من جهة أخرى.

و في هذا الإطار استمد هذا البحث أهميته من أهمية استفادة الجزائر من الإمتيازات التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الإنضمام إليها , حيث أنه في ظل المعطيات العالمية الحالية لا يمكن للجزائر أن تبقى منعزلة و

لا تندمج ضمن المسار الإقتصادي العالمي الحالي و لكن يجب أخذ الاحتياطات اللازمة لذلك و أنه كلما تأخرنا للانضمام كانت التكلفة مستقبلا أكبر.

و على هذا فان إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بقدر ما يطرح من تخوفات فإنه يمكن كذلك أن يفتح بابا آخر لانطلاقة جديدة للمؤسسات الوطنية لتطوير منتوجاتها و تحسين نوعيتها و جودتها و تخفيض تكاليف إنتاجها.

ومن خلال ماسبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

إن المنظمة هي نظام تجاري قانوني يحافظ على السلم الاقتصادي قي العالم كما يحافظ مجلس الأمن على السلم السياسي و العسكري؛ و تتجلى أهمية المنظمة من خلال احتوائها لقواعد و عادات تجارية عادلة بإمكان الجزائر استغلالها ؛ اذا ما وضعت سياسة اقتصادية و تجارية وإستراتجية و تنموية بعيدة المدى ؛ معتمدة على قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى و مطابقة بشروط و التزامات الانضمام .

المنظمة تساهم في فرض تبادل تجاري حر على الدول النامية بأي ثمن وهي متأكدة بوضعها الاقتصادي و مستواها المعيشي و صعوبة تغييره و لكن مع ذلك تطالب الدول النامية و منها الجزائر بتحرير تجارتها تمهيدا للسيطرة عليها بواسطة مؤسساتها الإقتصادية الكبيرة.

- ستلتزم المؤسسة الجزائرية بجملة من المقاييس لتميز الجودة ؛ حماية من الغش التجاري في كل مراحل التعامل بدءا بعملية الإنتاج؛ التعبئة ؛ العلامات التجارية حتى الشحن و نتيجة لذلك تنتظر المؤسسة الجزائرية تحديات جديدة .تلزمها الاهتمام بتطوير آليات الانتاج و مواصفاته ضمانا لجودته.
- إن المفاوضات الجارية بين الجزائر و المنظمة العالمية التجارية ما زالت مستمرة . و ترفض الجزائر الإنضمام بأي ثمن , و هو الأمر الذي يبرر استمرار المفاوضات بين الطرفين لأكثر من 16سنة. حيث أن المفاوضين الجزائريين رفضوا قبول الإملاءات كانت ستصبح شوكة في حلق الإقتصاد الجزائري.

و بناءا على ما تقدم سابقا يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- إتمام ومواصلة المفاوضات برؤى متوازنة، مع تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الأجنبية وصياغة أجوبة مفهومة ومقنعة من طرف المفاوض الجزائري.

-الإستمرار في تعديل وتكييف المنظومة القانونيةو التشريعية بما يتلاءم مع مقتضيات الانضمام ، ومواصلة المجهودات المبذولة في إصلاح المنظومة المصرفية والجبائية و الجمركية.

- . العمل على مراجعة السياسات الاقتصادية اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي وتطوير الهياكل الإنتاجية.

-تشجيع الاستهلاك المحلي وهذا لا يتأتى إلا من خلال تطوير أساليب الإنتاج و الإلتزام بالمواصفات و المقاييس العالمية بحيث تصبح سلعا منافسة من حيث الجودة والسعر.

-الاستفادة من المزايا التي تقدمها المنظمة العالمية لتجارة للدول النامية خاصة تلك المتعلقة بتسهيلات الإقتراض من المؤسسات المالية و النقدية الدولية.

-زيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص قصد تحقيق الجودة و التنافسية وخفض تكاليف الإنتاج ، وهذا ماسيؤدي إلى تنمية طاقاتنا التصديرية.

- . يمكن للجزائر أن تستفيد من الترتيبات الخاصة بالدول النامية سواء ماتعلق منها بفترة السماح, أو الترتيبات الخاصة بالنسيج والملابس, أو الترتيبات الخاصة بالتضرر من انفتاح التجارة و تخفيض التعريفة. ومن حق الجزائر إذا ما صارت عضوا اتخاذ بعض التدابير وفرض قيود أمام التجارة إما بالتشاور الثنائي مع المنظمة أو بصفة انفرادية و التي تتمثل في:

1- الأمن القومي
2- الإستثناءات المقررة لصالح ميزان المدفوعات وتقلبات سعر الصرف.
3- الإستثناءات المتعلقة بمواجهة الإغراق.
4- التلوث وتنظيم عمليات التصنيع.

المراجـع

الكتب:

- الدكتور محفوظ لعشب" المنظمة العالمية للتجارة" ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 2006
- سامي عفيف حاتم " الاتفاق العام للتعريفات التجارية – الجات.الاسس و المبادئ" مركز البحوث و الدراسات الخارجية –القاهرة1994
- د.يوسف مسعداوي "دراسات في التجارة الدولية" دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع – الجزائر 2010
- مصطفى سلامة"المنظمة العالمية للتجارة. النظام الدولي . التجارة الدولية" دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2006
- مصطفى سلامة " قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية" المؤسسة الجامعية القاهرة 1998
- فريد بن يحي -الاقتصاد الجزائري " الرهانات وشروط انضمامه الى المنظمة العالمية للتجارة "- دار الهدى- 2009
- جاد عماد - الاندماج الاقليمى في أسيا - مؤسسة الأهرام- مصر 1995
- جلال وفاء محمدين "الحماية القانونية للملكية الصناعية وفقا لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة " الكويت 1999
- عبد المطلب عبد الحميد"الجات و آليات منظمة التجارة العالمية" الدار الجامعية الإسكندرية 2003
- احمد جامع " اتفاقات التجارة العالمية " دار النهضة العربية - القاهرة 2001
- محمد ناجي حسن خليفة "المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على الدول النامية. جامعة الجزائر2003
- د/ محمد صفوت قابل "منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية" الدار الجامعية الاسكندرية 2008

رسائل و اطروحات:

الأستاذ حاكمي بوحفص "السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية" رسالة الماجستير كلية الاقتصاد جامعة وهران 1999

مجلات و دوريات:

جلاطو جيلالى "تقرير حول تحديات و رهانات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة " المجلس الشعبى الوطني

مجلة التمويل و التنمية - الصندوق النقد الدولي 2002

بفة شريف " المنظمة العالمية للتجارة و الاقتصاد الجزائري " مجلة بحوث اقتصادية عربية . مصر 2000

تقارير و نشريات:

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " تقارير مختلفة" 1996-1997-1998

Organisation mondiale du commerce,division de l'information et des relation avec les mediiats, 2éme édition genève suisse 2001 p14

جرائد:

جريدة الخبر – أوت 2015

مواقع الكترونية:

-http:// mit.gov.jo/pages/view page : aspx ?

-http://www.memoireonline.com/06/10/3548/La-question-de-la-protection-des-droits-de-lhomme-dans-les-rapports-euro-mediterraneens.html

-http://www.univ-chlef.dz/RENAF/la_revue_N_2.htm

الـــفهـــرس

مقدمة عامة:.....1

إشكالية البحث:.....3

فرضيات الدراسة :.....4

أهمية الدراسة :.....4

هيكل الدراسة :.....5

تمهيد:.....7

المبحث الأول: الانتقال من GATT إلى OMC.....8

المطلب الأول: أهداف و مبادئ GATT.....8

المطلب الثاني : التحول من GATT الى OMC.....11

المبحث الثاني : الفرق بين GATT وOMC.....12

المطلب الأول : جولات الجات.....12

المطلب الثاني : الاختلافات بين الجات و OMC.....15

المبحث الثالث : مهام و دور OMC.....16

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة.....16

المطلب الثاني: مهام ودور المنظمة العالمية للتجارة.....20

خلاصة الفصل.....20

تمهيد:.....23

المبحث الأول: الإطار القاعدي للمنظمة العالمية للتجارة.....24

المطلب الأول: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارة.....24

المطلب الثاني : الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات() G.A.T.S.....32

المطلب الثالث: اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية.....34

المبحث الثاني : مبادئ و أهداف المنظمة العالمية للتجارة.....35

المطلب الأول : مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....35

المطلب الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.....37

الـــفهـــرس

المبحث الثالث : المؤتمرات الوزارية و نظام العضوية في OMC 38
المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية 38
المطلب الثاني: نظام العضوية في المنظمة العالمية للتجارة 41
خلاصة الفصل 44
تمهيد 46
المبحث الأول: مسيرة الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر 47
المطلب الأول : مراحل الإصلاحات 47
المطلب الثاني: نتائج و انعكاسات الإصلاحات على النمو الاقتصادي 51
المبحث الثاني: دوافع و مراحل مفاوضات الجزائر مع OMC 55
المطلب الاول: دوافع الانضمام 55
المطلب الثاني: مراحل المفاوضات 56
المبحث الثالث: الآثار المتوقعة جراء الانضمام: المكاسب و العقبات 60
المطلب الأول : الآثار المرتقبة جراء الانضمام الى OMC 60
المطلب الثاني: مكاسب و عقبات الانضمام الى OMC 67
خلاصة الفصل 70
الخاتمة 72
قائمة المراجع 1

قائمة الجداول و الأشكال

الجداول:

- ✓ جدول رقم 1-01 : جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة/ منظمة التجارة العالمية- ص 14
- ✓ الجدول 1- 02: الفرق بين الجات و المنظمة العالمية للتجارة-ص 15

الأشكال:

- ❖ شكل رقم 1-1 :هيكل المنظمة العالمية للتجارة - ص18